المُناضلة

ⵜⴰⵎⵓⵏⴰⴹⵉⵍⵜ
almounadil-a

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-امية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية؛ مدير النشر: إسماعيل المنوزي؛ العدد 88، فبراير 2026، الثمن 5 دراهم

مع كل 20 فبراير يكبر الأمل

- عين على نضالات طبقتنا
- قانون مالية 2026: الدولة، المديونية، وإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية في المغرب

- يوم دراسي حول التعليم بمجلس المستشارين: حوار مع المناضلة صفية كجي
- هل نحن في حاجةٍ فعليةٍ إلى نقابة فئوية؟ (رأي جماعي)
- حول تأسيس نقابة فئوية (عبد الله غميمط)
- الأوضاع بمدينة العيون: حوار مع محمد اليوسفي صحفي ومناضل في صفوف شبيبة اليسار الديمقراطي
- مستجدات نضال بني تجيت: حوار مع المناضل عبد الصادق بنعزوزي
- من القمع إلى «الحوار»، كيف تُدار معاناة الشغيلة في نظام الاستغلال الرأسمالي: حالة قطاع الحراسة والنظافة والطبخ
- وضع اليسار بالمغرب (حوار مع المناضل يوسف الطالبي)
- جيل زيد والبطالة: كيف ينهك الانتظار المفرط حياة الشباب؟
- الوصايا الايكولوجية العشر
- كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 7)

مع كل 20 فبراير يكبر الأمل

بقلم؛ جريدة المناضل-ة

تحل بنا، في القليل القادم من أيام، ذكرى موجة النضالات العمالية والشعبية التي دخلت تاريخ المغرب تحت عنوان حراك 20 فبراير.
15 سنة حيززمني كاف لاستنتاج خصائص جوهرية لحركة النضال العمالي والشعبي، وما يترتب من مهام.
وهذا من الواجبات الأولية لمناضلي الطبقة العاملة.

على صعيد النضال الشعبي، كان العقد الأول من سنوات 2000 قد راكم تجارب متنوعة بالمناطق المهملة افتتحتها مسيرة آيت بلال، وشملت بؤرا عديدة بإقليم أزيلال، وإملشيل، وتبعها حراك طاطا المتمحور حول مطلب خدمات الصحة، ونظيره في سيدي إيفني. والدينامية النضالية المديدة في بوعرفة، بالامتناع عن أداء فواتير الماء والكهرباء. وحركة تنسيقيات مناهضة الغلاء على صعيد البلد، وانتفاضة صفرو ضد الغلاء، وانبعاث حراك ايفني-ايت باعمران، مثالا، لا حصرا.

وشهد هذا الزخم النضالي أعظم امتداد له هز المغرب، في حركات مطلبية محلية، أوسع من المتعارف عليه بحركة 20 فبراير. فالمسيرات التي حملت لواء هذه الحركة كانت دينامية سياسية بامتياز، أطلقها شباب حفزه المناخ الثوري الذي عم المنطقة. وكما كانت دينامية النضال الشعبي في 2011/2012 تتويجا لتراكمات عقد 2000-2010، بلغ حراك 20 فبراير السياسي أرفع ما يمكن أن يبلغه النضال السياسي الإصلاحي، الذي ساد في ما سبق من عقود، بحكم طبيعة القوى السياسية التي أطرته وقادته، أي مطلب إصلاح الملكية بإضفاء البرلمانية عليها. وكانت حدود 20 فبراير السياسية هي ذاتها حدود «النضال الديمقراطي» السابق، أي موطن الضعف الجوهري المتمثل في غياب الطبقة العاملة، هذه الطبقة ذات النزعة الديمقراطية الكامنة الأتم.

وعلى صعيد نضال الطبقة العاملة النقابي، كانت سنة 2011 أيضا تتويجا لمسار تميز بهيمنة خط «الشراكة الاجتماعية» السائد تاريخيا، حيث سارعت القيادات النقابية إلى التفاهم مع الدولة لإخماد كفاحية الشغيلة بتلبية غير مسبوقة لمطالبهم المعيشية والمهنية الآنية، بغاية تفادي تطور كمي للنضالات، على نحو يرفع ثقة الشغيلة في مقدراتهم الكفاحية، ومن ثمة تحول نوعي في النضالات وتسيسها وتضافرها مع 20 فبراير السياسية. بذلك نزع النظام ومعاونوه فتيل وضع سائر ليغدو حالة ما قبل ثورية فريدة في تاريخ المغرب. لا غرابة أن يكون أول رد للنظام بعد تأكده من انطلاق الدينامية النضالية الفبرايرية هو تنظيم اجتماع المستشار الملكي محمد معتصم مع القيادات النقابية، بعد 6 أيام من نزول الجماهير إلى الشارع. إنها الغريزة الطبقية المدركة للمفعول الخطير لامتداد المواجهة إلى أماكن العمل.

وطبعا لم يكن بد من انطباع الدينامية النضالية الفبرايرية بالخاصية الجوهرية التي طبعت حياة البلد السياسية، عنَينا تغلغلَ التيارات الرجعية المتخذة الدين أيديولوجية. فطيلة عقدين، منذ مطلع سنوات 1990، توطد صعود تلك القوى، وتغلغلها في قاعدة المجتمع الكادحة، على نحو مواز لتراجع قوى اليسار المهيمنة منذ الاستقلال الشكلي. تجلى ذلك في موجة 20 فبراير بالمكانة التي تبوأها الجناح «العدلي» في 20 فبراير السياسية، ثم في الاختراق الانتخابي «البنكيراني» الذي أفسح له النظام في المجال ضمن الآلية السياسية المرتبة لاحتواء مطالب 20 فبراير.

وعلى امتداد 15 سنة المنصرمة، تأكد الكمون الكفاحي الشعبي والعمالي على حد سواء. تجلى الأول بوجه خاص في حَراكيْ الريف-جرادة وفي الحملة الجماهيرية لمقاطعة بعض مواد الاستهلاك، وفي حَراك مدينة أزمور، وحراك فيكيك، ومؤخرا في موجه نضال كادحي قرى إقليم أزيلال، ومدينة تاونات، وموجة جيل زد الشبابي.

هذا بينما أكدت حركة المدرسين/ت المفروض عليهم/ن التعاقد، وحراك 2023-2024 في التعليم، وبدرجة أقل في قطاع الصحة العمومية، الكمون الكفاحي لدى الشغيلة. ويؤكد كلا المثالين، العمالي والشعبي، تفاقم معضلة أدوات النضال وبرنامجه. تظل الحراكات الشعبية محلية، ضعيفة التنظيم، متناثرة غير منسقة وطنيا وبلا أفق سياسي إجمالي، مجرد حراكات اجتماعية بحمولة سياسية كامنة لا تجد سبيلا إلى التبلور في مطلب سياسي مركزي. كذلك يراوح النضال العمالي ساحته النقابية المسيجة والمقيدة بيروقراطيا، وعديمة البديل سياسيا، في ظل غياب مشروع مجتمعي لدى مكونات الحركة النقابية، بعد أن أسقط جناحها التقدمي حتى الانتساب كلاميا إلى الاشتراكية، ليغرق في التعاون الطبقي مع الدولة البرجوازية، وفي ظل استفحال عجز اليسار المناضل عن بناء معارضة نقابية بمنظور سياسي عمالي.

خصائص حركة النضال هذه متصلة في عمقها بحالة اليسار المغربي، الذي انهار معظمه الإصلاحي ببلوغ استراتيجيته منتهاها بحكومة الواجهة ضمن اللعبة المسماة «تناوبا توافقيا»، وتعثر اليسار الجذري في تجسيد بديله برغم ما أفسحه فشل «استراتيجية النضال الديمقراطي» تلك في المجال السياسي.

لا سبيل إلى تقدم نوعي للنضال العمالي والشعبي نحو التغيير الشامل والعميق، السياسي والاجتماعي، المحقق للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، سوى ببناء أدوات النضال، في القلب منها حزب البديل الاشتراكي الايكولوجي، منظمةُ أشدِّ طلائع النضال كفاحية ووعيا.

أكدت التجارب التاريخية، وأعادت التأكيد، أن ما من طريق خطي نحو هكذا حزب، وما من مكون من شأنه التطور نحوه بالارتقاء من وضع النواة. إنه سيرورة محكومة بمجريات النضال التي تخلق روافد متنوعة. إلى جانب اليسار الجذري المهيكل، الذي تستدعي عقوده الثلاثة، منذ منعطف ما عرف بـ«التجميع»، تقييما دقيقا، يتضمن اليسار مكونا منتسبا إلى الاشتراكية موزعا بين تنظيمات عدة، منخرطا في النضالات العمالية والشعبية، بلا توحيد لفعله، (استكملت مبادرة نداء توحيد فعل اليسار عامها الأول، والأثر في الواقع ما زال منتظرا)، وبلا استشراف لآفاق بديلة عن الخط التاريخي الموروث.

بناء أدوات النضال العمالي والشعبي، ومنها الحزب الاشتراكي الايكولوجي، مهمة يومية على كافة الجبهات، تقتضي درجة عالية من روح التعاون الرفاقي، وقبول التعدد، وانفتاح الفكر وتجديده، فالوضع العالمي والإقليمي يشدد الطوق على الجماهير الشعبية بنحو غير مسبوق. بهذه الرؤية تتدخل جريدة المناضل-ة لتسهم بحجرها في هذا البناء المنشود، في تعاون مع كل منتسب إلى هذا المشروع التحرري التاريخي.

قانون مالية 2026: الدولة، المديونية، وإعادة إنتاج الهيمنة الطبقية في المغرب

لا يمكن التعامل مع قانون مالية 2026 بوصفه مجرد وثيقة تقنية لتنظيم الموارد والنفقات، كما يقدَّمه الخطاب الرسمي، بل باعتباره أداة سياسية مركزية تعبّرعن ميزان القوى الطبقي داخل المجتمع. إنه الشكل الذي تتجسّد فيه اختيارات الدولة الاقتصادية، وحدود تدخلها الاقتادي والاجتماعي، والفئات التي تتحمّل كلفة الحفاظ على «التوازنات» المالية.

بقلم؛ سليم نعمان

وقد صادق البرلمان على القانون ، يوم الجمعة 14 نونبر 2025، بأغلبية مريحة ودون تسجيل امتناع عن التصويت، في مشهد يعكس تطبيعًا سياسيًا مع اختيارات اقتصادية كبرى لم تكن موضوع نقاش عمومي حقيقي، سواء داخل المؤسسة التشريعية أو خارجها.

سياق اقتصادي هشّ وأعباء اجتماعية متصاعدة

يأتي قانون مالية 2026 في سياق يتسم بتباطؤ نسبي في النمو، وارتفاع كلفة المعيشة، واستمرار هشاشة سوق الشغل. فحسب المعطيات الرسمية، تبلغ نفقات الميزانية حوالي 761 مليار درهم مقابل موارد في حدود 712 مليار درهم، مع عجز متوقع في حدود 3 % من الناتج الداخلي الخام (وزارة الاقتصاد والمالية، 2025).

غير أن هذا «التحكم» في العجز لا يعكس تحسنًا في شروط عيش الأغلبية الاجتماعية، إذ إن خدمة الدين العمومي وحدها تتجاوز 108 مليارات درهم، أي ما يفوق الميزانيات المخصصة لقطاعات اجتماعية أساسية، وهو ما يكرّس توجيه الفائض الاجتماعي نحو الدائنين بدل الاستثمار الاجتماعي المنتج.

خطاب التنمية: وظيفة إيديولوجية لا التزام اجتماعي

يرتكز الخطاب الرسمي المصاحب لقانون المالية على مفاهيم مثل «النجاعة الاقتصادية» و«التنمية الشاملة» و«العدالة الاجتماعية». غير أن هذه المفاهيم تؤدي وظيفة أيديولوجية واضحة، تتمثل في نزع الطابع التناحري عن السياسات العمومية وتقديمها باعتبارها خيارات تقنية محايدة.

فالنجاعة الاقتصادية، كما تُمارس فعليًا، تعني ضبط الأجور، و«ترشيد» الإنفاق الاجتماعي، واحترام صارم للتوازنات التي توصي بها المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، مقابل هوامش محدودة جدًا لتلبية الحاجات الأساسية الأولية للبشر.

النظام الجبائي: من إعادة التوزيع إلى إعادة إنتاج الاستغلال

تشير معطيات قانون مالية 2026 إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية إلى أكثر من 376 مليار درهم، بزيادة تفوق 14 % مقارنة بالسنة السابقة. ومع أن هذه الأرقام تُظهر نمواً في القدرة التحصيلية للدولة، فإن تحليل بنية هذه الموارد يكشف استمرار اعتماد النظام الجبائي المغربي على الضرائب غير المباشرة، وفي مقدمتها الضريبة على القيمة المضافة، التي تشكل عبئاً غير متناسب على الأجراء والفئات الشعبية. فطبيعة هذه الضرائب الاستهلاكية تجعلها تثقل كاهل الفئات المتوسطة والضعيفة بنسبة أكبر من دخولها، نظراً لأنها تستهلك معظم مداخيلها في الحاجات الأساسية المعرضة للضريبة.

في المقابل، يظل رأس المال الكبير محمياً عبر مجموعة من الإعفاءات الضريبية والتحفيزات القطاعية، مع غياب ضرائب تصاعدية حقيقية على الثروة والأرباح الكبرى. هذا التفاوت الهيكلي يحول النظام الجبائي من أداة لإعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، إلى آلية مؤسساتية تستخلص الفائض الاقتصادي من الطبقات الكادحة. وتتجلى هذه الآلية في تحميل الفئات الشعبية عبء التمويل العمومي، بينما تتمتع الشركات الكبيرة والفئات الميسورة بامتيازات ضريبية تجعل مساهمتها هزيلة.

بهذا المعنى، تتحول الجباية إلى حلقة في سلسلة إعادة إنتاج الاستغلال، حيث يتم تحويل الموارد المستخلصة من الأجراء والمستهلكين نحو خدمة الدين العمومي الذي يستحوذ على حصة متزايدة من النفقات، وتمويل شروط تراكم رأس المال عبر البنى التحتية والحوافز الاستثمارية الموجهة أساساً نحو القطاعات الرأسمالية الكبيرة. وهكذا، يكرس النظام الجبائي المغربي التفاوت الاجتماعي بدلاً من تخفيفه، ويحد من الدور التوزيعي للدولة لصالح وظيفة تمويلية تخدم استدامة الدين العام ودعم شروط الربح الخاص.

إن هذا الواقع يفرض ضرورة مراجعة جذرية للنظام الضريبي، تتجه نحو إرساء ضرائب تصاعدية حقيقية على الثروة والأرباح العالية، وتخفيف جذري للاعتماد على الضرائب غير المباشرة، وحتى إلغاءها على مواد الاستهلاك الجماهيري الأساسية، وربط التحصيل الضريبي بتحسين الخدمات الاجتماعية وجودة الحياة للمواطن العادي. فبدون هذه الإصلاحات، ستظل الجباية أداة لإعادة إنتاج التفاوت وهيكلة الاستغلال، عوض أن تكون آلية للتضامن وإعادة التوزيع العادل للثروة.

الدعم الاجتماعي: إدارة للفقر بدل ضمان الحقوق

رغم الإعلان عن رفع الميزانيات المخصصة للصحة والتعليم إلى حوالي 140 مليار درهم، فإن هذا المجهود يظل غير كافٍ لتعويض سنوات من التقشف وتفكيك الخدمات العمومية. فما يُقدَّم على أنه تحسّن كمّي لا يعالج الخلل النوعي في بنية الخدمات العمومية، التي ظلت تعاني من نقص مزمن في التمويل والجودة، مما حوّلها إلى خدمات مشروطة بقدرة المواطن المالية بدلاً من كونها حقوقاً مضمونة للجميع.

في هذا السياق، يأتي التحول نحو الدعم النقدي المباشر المُوجَّه ليكمل الصورة، حيث يحوّل السياسة الاجتماعية من منطق الحقوق الشاملة، إلى منطق الاستهداف والإعانة المشروطة. فبدلاً من ضمان التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة للجميع كحقوق أساسية، تتحول الدولة إلى مُوزِّع انتقائي للمساعدات، تُحدَّد شروطها ومعاييرها وفق حسابات تقنية وإدارية تخفي خلفها منطقاً سياسياً واجتماعياً محدداً.

لا يهدف هذا النموذج الجديد للدعم الاجتماعي إلى القضاء على الفقر هيكلياً، بل إلى إدارته وضبطه اجتماعيًا بأقل كلفة مالية ممكنة. فالتحول من الدعم العام للسلع الأساسية إلى الدعم النقدي المُستهدَف يُمكِّن الدولة من:

- التحكم في حجم الإنفاق الاجتماعي بدقة أكبر؛
- تجنب الضغوط المالية الناتجة عن التزامات دائمة؛
- تحويل المسؤولية عن الفقر من النظام الاقتصادي إلى الأفراد والأسر.

الأخطر في هذا التحول هو تفكيك أي إمكانية لبناء تضامن اجتماعي واسع حول الحقوق الاقتصادية. فالدعم المُستهدَف يُقسِّم الفقراء إلى فئات وشرائح، ويحوّل النضال من أجل الحقوق الجماعية إلى منافسة فردية على الموارد المحدودة. وهكذا، يتحوّل الفقير من حامل لحقوق يجب على المجتمع والدولة ضمانها، إلى متلقٍ للمساعدة يجب أن يشكر عليها ويخضع لشروطها.

يتماهى هذا النموذج مع التحول في النظام الجبائي، فكما تُستخلَص الموارد من الطبقات الشعبية عبر الضرائب غير العادلة، تُعاد إليها بشكل انتقائي ومشروط عبر برامج الدعم المُستهدَف. وتُحوَّل «الالتزامات الدستورية» في مجالات الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي إلى خدمات مُجزأة ومساعدات مؤقتة، ما يفرغ مفهوم المواطنة الاجتماعية من مضمونه ويحوله إلى علاقة «رعاية» بين الدولة والمواطن.

بهذا المعنى، يصبح الدعم الاجتماعي أداة لإدارة الفقر وليس لمحاربته، وللتحكم في الاحتجاج الاجتماعي وليس لتحقيق العدالة الاجتماعية. وهذا ما يفسر استمرار التفاوتات رغم النمو الاقتصادي، واستمرار تدهور الخدمات العمومية رغم الزيادات المالية المعلنة، لأن جوهر المشكلة ليس في حجم الموارد فحسب، بل في طبيعة النظام الاجتماعي الذي حوّل الحقوق إلى إعانات، والمواطنين إلى متسولين، والتضامن إلى إدارة بيروقراطية للفقر.

الاستثمار العمومي: الدولة في خدمة التراكم الرأسمالي

تبلغ الاستثمارات العمومية، بما فيها استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، حوالي 179 مليار درهم، وهو رقم يُقدَّم في الخطاب الرسمي كدليل على الدور التنموي للدولة وريادتها الاقتصادية. غير أن تحليل طبيعة هذه الاستثمارات يكشف تركيزاً واضحاً على البنيات التحتية الكبرى، واللوجستيك، والقطاعات المرتبطة بالتصدير، في إطار أولويات تخدم بالأساس اندماج الاقتصاد المغربي في الأسواق العالمية وتسهيل عمليات تراكم رأس المال.

يهيئ هذا النمط من الاستثمار العمومي الشروط المادية والتنظيمية لتراكم رأس المال الخاص، حيث تتكفل الدولة بالمخاطر الأولية والاستثمارات الأساسية ذات التكلفة العالية والعائد البطيء، بينما تُترك المجالات الأكثر ربحية للقطاع الخاص. فالدولة تبني الموانئ والطرق السريعة والمجمعات الصناعية، ثم تُخصخص لاحقاً تشغيلها واستغلالها لمصلحة الشركات الكبيرة، محلية كانت أو أجنبية.

تتم هذه العملية ضمن إطار شراكة غير متكافئة، حيث تتحمل الخزينة العمومية عبء الاستثمارات الأساسية وضمانات القروض، بينما تُخصخص الأرباح وتُسرَّب إلى فئة محدودة من المستفيدين. وهكذا، يتحول الاستثمار العمومي من أداة لتعزيز الملكية العامة وتلبية الحاجات الاجتماعية، إلى آلية لدعم الربح الخاص عبر توفير البنية التحتية المدعومة بالمال العام.

في المقابل، يظل الاستثمار في القطاعات الاجتماعية الأساسية محدوداً ومتراجعاً نسبياً. فالصحة العمومية، والتعليم الجيد، والسكن الاجتماعي، والنقل العمومي المستدام، تتقاسم حصة ضئيلة من مجمل الاستثمارات العمومية. يكرس هذا الخلل الهيكلي هشاشة إعادة إنتاج قوة العمل، حيث تُترك الأسر والطبقات الشعبية تتحمل تكاليف تعليم أبنائها وصحتهم وسكنهم، بينما تستفيد المقاولات الكبرى من البنية التحتية المجهزة من المال العمومي.

يخلق هذا النموذج تناقضاً بنيوياً: فالدولة تستثمر بكثافة في تهيئة الظروف المثلى لتراكم رأس المال، بينما تهمل الاستثمار الموجه لخدمة الإنسان الذي يشغل هذه المنشآت وينتج ثروتها. النتيجة هي اقتصاد تنمو فيه الفجوة بين الإنتاجية المتزايدة للأعمال، والأجور المتدنية والظروف المعيشية الهشة للعمال.

بهذا المعنى، يصبح الاستثمار العمومي أداة في خدمة التراكم الرأسمالي أكثر من كونه وسيلة لتحقيق «التنمية البشرية المتوازنة». وتتعزز هذه الوظيفة من خلال التكامل مع النظام الجبائي القائم على استخلاص الفائض من الطبقات الشعبية، ونظام الدعم الاجتماعي القائم على إدارة الفقر بدل القضاء عليه.

إن هذا الثالوث–النظام الجبائي المجحف، والدعم الاجتماعي المُستهدف المُفتِّت، والاستثمار العمومي المُوجَّه نحو خدمة الربح الخاص–يشكل نظاماً مترابطاً يعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي. ويظل التحدي الأكبر هو الانتقال من هذا النموذج إلى نموذج تنموي يجعل من الاستثمار العمومي أداة حقيقية للتحول الاجتماعي والاقتصادي، عبر إعادة توجيهه نحو القطاعات الاجتماعية والإنتاجية التي تخدم الأغلبية وتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

الدين العمومي: علاقة هيمنة بنيوية

يشكل الدين العمومي المحور الذي يدور حوله قانون مالية 2026 برمته. فخدمة الدين، التي تتجاوز 108 مليارات درهم، تعني عملياً تحويل جزء كبير من الموارد العمومية المنتزعة من قوة العمل عبر النظام الجبائي، إلى جيوب الدائنين المحليين والدوليين. ليست هذه العملية محايدة اقتصادياً، بل تشكل نظاماً دائرياً لتحويل الثروة من المنتجين الحقيقيين إلى حاملي السندات والبنوك...

وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن الحفاظ على «استدامة الدين»

يظل الأولوية القصوى للسياسات المالية المغربية، حتى وإن تطلّب ذلك تقليص هوامش الإنفاق الاجتماعي أو تأجيل الاستثمارات العمومية ذات العائد الاجتماعي. وهنا يتحول الدين من أداة تمويل ظرفية كما قد يُتصوّر نظرياً، إلى علاقة هيمنة دائمة تُقيد القرار السيادي وتفرض منطق التقشف المقنّع على مختلف مناحي السياسة العمومية.

يتجلى هذا المنطق في أولوية تسديد أقساط الدين والفائدة على كل اعتبار آخر، مما يحوّل الميزانية العمومية إلى آلة لخدمة الديون بدلاً من كونها أداة لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وتتضاعف الآثار الاجتماعية لهذه الأولوية عندما نربطها ببقية عناصر المنظومة؛ فالإيرادات المستخلصة عبر النظام الجبائي غير العادل، والتي يُفترض أن تموّل الخدمات الاجتماعية، تُحول بدلاً من ذلك لسداد الديون التي تخدم في جزء كبير منها مصالح القطاع المالي.

تتحول هذه العلاقة إلى هيمنة بنيوية عندما يصبح الدين نفسه عاملاً مشروطاً للسياسات. فشروط المقرضين وتوصيات المؤسسات المالية الدولية لا تتعلق فقط بالسياسة المالية، بل تمتد لتشمل هيكلة الاقتصاد وسوق الشغل والسياسات الاجتماعية. وهكذا، تتحول «استدامة الدين» إلى ذريعة لتبرير خصخصة المرافق العامة، وتقليص الإنفاق الاجتماعي، وتحرير الأسواق لصالح رأس المال الكبير.

بهذا المعنى، يصبح الدين العمومي أكثر من مجرد أرقام في الميزانية، إنه آلية لضبط وإدارة الاقتصاد والمجتمع وفق منطق خدمة الدائنين وحماية مصالح القطاع المالي. وتتعمق هذه الهيمنة عندما يجري تمويل جزء كبير من الدين عبر السوق المالية المحلية، مما يخلق تحالفاً مصلحياً بين الدولة والطبقات المالكة التي تستثمر في سندات الخزينة، على حساب الطبقات الشعبية التي تتحمل وطأة النظام الجبائي وتقشف الخدمات العمومية.

تكشف هذه الدينامية عن تناقض جوهري: فالدولة المفترض أنها تحمي «المصلحة العامة» وتوزيع الثروة بشكل عادل، تتحول إلى أداة لتحويل الموارد من الفقراء والعمال إلى الأغنياء والدائنين. ويصبح «الانضباط المالي» المطلوب لخدمة الدين ذريعة لتبرير نظام اقتصادي واجتماعي يكرس التفاوت ويعيق أي تحول حقيقي نحو العدالة الاجتماعية.

هذه العلاقة الدائرية—حيث تُستخلص الموارد من الشعب عبر الضرائب غير العادلة لخدمة ديون تثقل كاهل الدولة والشعب معاً—تكمل الصورة المترابطة للنموذج الاقتصادي القائم. فكما أن النظام الجبائي يستنزف موارد الكادحين، والدعم الاجتماعي يُفتت تضامنهم، والاستثمار العمومي يخدم تراكم رأس المال، فإن الدين العمومي يربط هذه الحلقات كلها في علاقة هيمنة بنيوية تجعل الخيارات الاجتماعية رهينة لاعتبارات مالية وتجارية، وتفرغ السيادة الوطنية من محتواها الحقيقي لتصبح مجرد إدارة تقنية لعلاقات الديون والتبعية.

قانون لإدارة الأزمة لا لتجاوزها

لا يمثل قانون مالية 2026 قطيعة مع النموذج الاقتصادي القائم، بل يعكس تعميقه وتكريسه في إطار مؤسساتي. إنه قانون يُدير الأزمة بدل معالجتها، ويُعيد إنتاج نفس الاختيارات الهيكلية التي راكمت المديونية العمومية، ووسّعت الفوارق الاجتماعية، وقيّدت «الدور الاجتماعي» للدولة بشكل منهجي.

يظهر هذا المنطق بوضوح في الطبيعة التراكمية للأرقام المقدمة: ارتفاع الإيرادات الضريبية المتحقق عبر استمرار الاعتماد على الضرائب غير المباشرة، وزيادة المخصصات الاجتماعية المقدمة في إطار منطق الإعانة المشروطة، والاستثمارات العمومية الموجهة نحو خدمة القطاعات الأكثر ربحية، وخدمة الدين التي تلتهم حصة متزايدة من الموارد الوطنية. كل هذه العناصر تشكل أجزاء من آلة اقتصادية واحدة تعمل بتناسق لإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية القائمة.

وبينما يُقدَّم الخطاب الرسمي في ثوب «التنمية الشاملة» و«العدالة الاجتماعية»، يكشف التحليل أن جوهر قانون المالية يتمثل في ثلاث أولويات متكاملة، وهي ضمان استقرار شروط تراكم رأس المال عبر توفير البنى التحتية المدعومة واليد العاملة الرخيصة، وحماية مصالح الدائنين عبر إعطاء الأولوية المطلقة لخدمة الدين العمومي، وتحويل كلفة التوازنات المالية إلى الطبقات الشعبية عبر النظام الجبائي المجحف وسياسات الدعم المحدود والمشروط.

هذه الأولويات تشكل دائرة مغلقة؛ إذ تُستخلص الموارد من الكادحين عبر الضرائب غير العادلة، لتُوجه نحو خدمة ديون تثقل كاهل الاقتصاد، بينما تُخصص الفتات المتبقية لبرامج اجتماعية تُدار كمساعدات مؤقتة لا كحقوق دائمة. وفي المقابل، تستفيد الفئات الميسورة ورأس المال الكبير من الإعفاءات الضريبية والاستثمارات العمومية الموجهة، في غياب أي أفق لتحول اقتصادي واجتماعي حقيقي.

يكشف هذا القانون، بذلك، عن المفارقة الأساسية للنموذج التنموي المغربي. فبينما تُقدَّم الأرقام الكبيرة كدليل على التقدم والنمو، يظل المنطق الداخلي للنظام موجهاً نحو إدارة التفاوت وإعادة إنتاج الفقر بدل القضاء عليه، وتكريس التبعية بدل بناء السيادة الاقتصادية، وتفكيك التضامن الاجتماعي بدل تعزيزه. قانون مالية 2026، في النهاية، ليس إلا ترجمة مالية لاختيارات سياسية تفضل استقرار النظام القائم على حساب تحولات عميقة تمس أسس التفاوت والاستغلال والاستبداد.

وضع اليسار بالمغرب (حوار مع المناضل يوسف الطالبي)

1* بداية نود أن تُعرِّف القارئ- ة بنفسك.

بداية، تتوجه بجزيل الشكر. لجريدة المناضل-ة على تشريفي بهذه الاستضافة، ومنحي إمكانية التعبير عن رأيي في موضوع اليسار، بين الإكراهات والطموح. وبالمناسبة أود أن أعبر عن الإشادة بالجريدة وبصمودها كمنبر إعلامي والتزامها بلعب دورها النضالي في إلقاء الضوء على قضايا الصراع الطبقي بالمغرب وفضح السياسات النيوليبرالية.

أنا يوسف الطالبي، من مواليد ستينات القرن الماضي، حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها، اشتغل عاملا في شركة للنقل السياحي. بدأ اهتمامي بالسياسة والشأن العام منذ الثمانينات مع انتفاضة 1984 وأنا تلميذ. في مرحلتي الجامعية التي زامنت رفع الحظر العملي، انخرطت في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وتحملت مسؤولية عضوية اللجنة الوطنية لموسمي 90/91 و 91/92. بعد التخرج انخرطت في الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، حاليا لي نشاط في جمعيات ثقافية والجمعية المغربية لحقوق الانسان، وأنا حتى هذه اللحظة، عضو حزب النهج الديمقراطي العمالي.

2* اليسار المغربي: ما وضعه اليوم؟ هل يمكن الحديث عن أزمة ظرفية أم أزمة تاريخية؟ ما هي الحصيلة التاريخية لهذه اليسار بعد أكثر من قرن من ظهوره؟

يمر اليسار عموما عبر العالم من حالة ضعف بيّن، تتجلى من خلال ضعف تأثيره في مجريات الأحداث، وذلك نتيجة مآلات التجارب الإشتراكية وما انتهت إليه من انتكاسات وانحرافات أفرزت ممارسات مناقضة للمبادئ المعلنة في بدايات المشروع. إذ لم يعد لها نفس البريق والجاذبية، وبدل الارتقاء بشروط الوجود المادي للمواطنين تدهورت أحوالهم المعيشية، ولم تف تلك التجارب أيضا بوعد حياة ينعم فيها الناس بالحرية. لقد استطاعت الرأسمالية الإمبريالية استنزاف القوى الإشتراكية وخصوصا الاتحاد السوفياتي الذي كان يقود المعسكر الاشتراكي، من خلال إجباره على تخصيص الجزء الاكبر من ثروته في حرب السباق على التفوق العسكري والعلمي ودعم حركات التحرر الوطني عبر العالم. وكان ذلك على حساب حق المواطن الروسي في حياة حرة كريمة. ولا يقتصر الأمر على التجربة السوفياتية فحسب، بل إن تقرير المنجز عموما لكل التجارب الإشتراكية عبر العالم يظل غير مقنِع لجعل الناس اليوم يقتنعون بالعودة إليه. فالاشتراكية الصينية اليوم تعرف إفراغا من أي مضمون اشتراكي حقيقي بما تقوم عليه الإشتراكية من تملك جماعي لوسائل الانتاج وتقسيم عادل للثروة. ويتأكد هذا الإخفاق عند افتحاص كل التجارب الإشتراكية الاخرى عبر العالم، في كل من كوبا وكوريا الشمالية مثلا.

وتعرف شعبية الأحزاب الاشتراكية المتنافسة في الانتخابات تراجعا كبيرا، كما نلاحظ مثلا في حالة الحزب الاشتراكي الفرنسي.

كما يشكل النزيف على مستوى المنتسبين مظهرا آخر من مظاهر التراجع، ليس فقط بسبب ضعف صبيب الملتحقين ولكن أيضا ارتفاع عدد صبيب المغادرين، إذ أن عددا من أطر هذا اليسار تهجره، ومنها من يلتحق بمعسكر المخزن تحت تأثير جاذبية حياة الوجاهة والرفاه.

وعلى مستوى المنطقة العربية، لم تستطع التجارب الإشتراكية القومية بقيادة البرجوازية الصغيرة، لا تأمين العيش الكريم ولا تحرير الانسان من الاستبداد ولا النجاح في قيادة حرب التحرر الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية. ففي ما يتصل بالنقطة الأولى فشلت في بناء إقتصادات وطنية متمركزة على الذات، وعم في ظلها الفساد والمحسوبية ونشأت طبقة بيروقراطية وغابت الحريات والحقوق. وتكبدت الأمة هزائم في حروبها ضد الصهيونية، تابعنا هزائم الأنظمة البعثية في كل من مصر والعراق وسوريا وليبيا، واستولى الجيش على الإشتراكية الجزائرية ليفرغها من كل مضمون اجتماعي رغم ثرواتها الطبيعية الهائلة وتحولت إلى حكم أوليغارشي، ولم تعمر التجربة الإشتراكية اليمنية لأكثر من عشرين سنة حتى عادت الى أحضان الرأسمالية باندماجها مع الجزء الشمالي.

ولا يشكل اليسار في المغرب استثناء عما طبع تجربة اليسار العالمي والعربي رغم اختلاف المسار، فقد كان ميلاده في إطار الصراعات السياسية والاجتماعية التي أعقبت خروج جيوش الاستعمار، فانفجر الصراع بين الحركة الوطنية والقصر حول شكل ومضمون الدولة المراد بناؤها ومن سيحكم، وتمايزت وجهات النظر بين أطراف الحركة الوطنية نفسها، وهو أمر بات معروفا وكُتب بشأنه الكثير ليس هنا مجال العودة إليه. وساهمت الثورات الاشتراكية العالمية وأحداث فرنسا لسنة 1968 واشتعال المقاومة الفلسطينية في ظهور تيار من المناضلين ذوي التوجه الاشتراكي في صفوف الأحزاب والنقابات، سيرورة ستنتهي بميلاد المنظمات الماركسية الراديكالية السرية. وقد وضعت هدفا لها إنجاز برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية من خلال القضاء على النظام القائم وبناء مجتمع اشتراكي.

في رأيي المتواضع، وخارج شروط التأسيس التي نعود إليها اليوم من باب التأريخ واستشراف أفق للخروج من الأزمة، أعتقد أن تأسيس ثلاث منظمات بدل تركيز كل الطاقات النضالية والجهد في تنظيم واحد كان أمرا ممكنا،

وأن هذا الشتات يعود إلى عوامل ذاتية أكثر منها موضوعية، وإلى غياب إرادة وحدوية. ذلك أن القواسم المشتركة كانت أكبر وأقوى من النقط الخلافية. فقد كانت التنظيمات تقدم نفسها كجزء من الحركة الماركسية اللينينية التي كانت تعرف اختصارا بال«حملم»، مع تسجيل أن منظمة لنخدم الشعب أضافت كموجّهٍ الماوية الى جانب اللينينية. وتُجمع كلها على هدف إنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية، وهدف إسقاط النظام المخزني، في حين أن الخلافات لم تكن تتعلق بالمبادئ وإنما بمواقف سياسية، والموقف قابل للمراجعة والتكييف أو التنازل الجزئي، كما غرقتها أيضا خلافات تهم خطط وبرنامج العمل.

3* هل يمكنك تقديم تصنيف لتيارات اليسار المغربي والاختلافات التي تخترقه؟

لرصد بعض التمايزات بين المنظمات الثلاث، فيمكن التركيز على القضايا المركزية في الطرح السياسي الخاص بكل تنظيم على حدة:

أ- الموقف من الحكم القائم

يعتبر موقف إلى الأمام الأكثر راديكالية، حيث يقضي برنامجها السياسي إسقاط الحكم عبر العنف الثوري والعصيان يقوده حزب ثوري. وأوكلت مهمة تنظيم الطبقة العاملة وعموم الكادحين وصقل وعيها إلى الطلبة والتلاميذ والفئة المتعلمة. اعتبرته حكما مخزنيا استبداديا متخلفا ووكيلا للامبريالية، وتعارض كل طريقة للتعامل معه أو الإبقاء عليه مع إصلاحه. في المقابل اتسم موقف «حركة 23 مارس» بالمرونة طارحا إمكانية اجباره على التغير من خلال الضغط السياسي والاجتماعي بالعمل من داخل الأحزاب والنقابات، فيما يقضي الخط السياسي لمنظمة «لنخدم الشعب» على تحالف الفلاحين والعمال ومحاصرة المدن انطلاقا من البوادي متأثرة بالثورة الصينية الماوية، وكانت تنظر إلى المنظمتين الأخريين على أنهما نخبويتان باعتمادهما على المتعلمين في المدينة.

ب- قضية الصحراء:

شكل الموقف من النزاع في الصحراء نقطة خلاف بين المنظمات الثلاث، فإذا كانت منظمة إلى الأمام قد دعمت مطلب الحق في الانفصال وتقرير المصير ببناء دولة مستقلة في الجنوب، مراهنة على أن تشكل تلك الحرب جبهة أخرى تساهم في إنهاك النظام من أجل إضعافه وتسهيل إسقاطه، وهو نفسه الرهان من وراء دعم الحركة البلانكية كامتداد لجيش التحرير. في حين دعت منظمة 23 مارس إلى الوحدة الترابية للمغرب، أما لنخدم الشعب فقد تحدثت عن وحدة شعوب المنطقة من أجل التحرر الوطني والديمقراطية كتوليف للموقفين معا.

ج- الأداة الثورية

مستلهمة للنموذج الستاليني، اعتبرت منظمة إلى الأمام أن الثورة ستتم بقيادة حزب بروليتاري يعتمد المركزية الديمقراطية، عبر الحرب الشعبية طويلة الأمد، لهذا الغرض دعت أعضاءها إلى العمل في الوحدات الإنتاجية في الأحياء الصناعية حتى لو كلفهم ذلك التضحية بدراستهم في الجامعات ومدارس المهندسين، واعتبرت أن الأحزاب التقليدية هي أحزاب إصلاحية برجوازية يجب فضحها وعدم التنسيق معها، أما منظمة العمل وانسجاما مع خطها السياسي فقد أكدت على دور المثقفين والأطر والطلبة والتلاميذ في قيادة التغيير، لذا لم تعارض التنسيق مع الأحزاب الإصلاحية وقالت بإمكانية العمل من داخلها ومن داخل النقابات من أجل تهيء شروط الثورة وتشكيل جبهة عريضة ضد الحكم الملكي، واعتبرت منظمة لنخدم الشعب اللينينية الماوية أن طليعة الثورة هم الفلاحون الفقراء بالنظر للأزمة العميقة للبادية المغربية والدور المحوري للفلاح في الاقتصاد وحياة المغاربة.

أما اليوم، وعلى مسافة قرابة ستين سنة من تاريخ الميلاد، لا تزال الخلافات والصراعات تخترق اليسار حتى في مرحلة النضال الديمقراطي العلني القانوني، وإذا كانت منظمة لنخدم الشعب قد تفككت واندثرت، فإن منظمة 23 مارس التي كانت قد تحولت إلى حزب سياسي هو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، قد صارت اليوم الحزب الاشتراكي الموحد، أما منظمة إلى الأمام فقد أقدمت على نفس الخطوة ولكن متأخرة بثلاث عشر سنة عن الأولى. وقد استطاعت منظمة العمل خلال عقد الثمانينات أن تشكل إضافة، حيث استقطبت عددا كبيرا من الفئات المتعلمة وحققت تواجدا مهما في النقابات، فإن مجيء النهج الديمقراطي لم يحظَ بنفس الاحتضان الشعبي. ويتميز المشهد اليساري بتحولات كبيرة على مستوى الفصائل المكونة له، فمن جهة انتهت الأحزاب اليسارية الكلاسيكية، ممثلة في الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية إلى الالتحاق بخندق المخزن، فصارا بذلك حزبين للباحثين عن الريع وفرص الترقي الاجتماعي، وأداتين لكبح نضالات الشعب. كما عرف المشهد اليساري انقسام حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وظهور فيدرالية اليسار المكونة من حزب هجين لا لون له ومناضلين من حزب الطليعة وآخرين من الحزب الاشتراكي الموحد. لقد زاد هذه الانقسامات وضع اليسار سوءا، وصارت جزءا من المشكل بدل ان تكون وعدا بالحل.

وإذا كان النهج الديمقراطي العمالي يجد نفسه دائما خارج كل مخططات التحالفات والوحدة بسبب مواقفه من الملكية ومن النزاع في الصحراء. يظل باقي الطيف اليساري عاجزا عن التغلب على خلافاته بسبب النزعات الذاتية والفردانية.

4* ما الذي يمنع وحدة اليسار المغربي؟

هذه النقط الخلافية لوحدها غير كافية لتفسير هذا التشرذم، سواء خلال مرحلة التأسيس والفورة أو المرحلة الحالية الموسومة بالضعف والوهن، وإذا ما نظرنا الى الظاهرة بمنظار السوسيولوجي وتحديدا سوسيولوجيا التنظيمات، فإن اليسار هو بنية صغرى، جزء من بنية كبرى، تمتد إليه خصائصها حتى وهو يقدم نفسه نقيضا لها، إن اليسار واليساريين يحملون خصائص أفراد مجتمع ما قبل الحداثة، أي المجتمع القبلي، حيث يتوزع الأفراد إلى جماعات صغرى، تعرف نفسها بالاختلاف عن غيرها، حيث ينقسم الناس إلى قبائل ثم فخذات ثم عظمات ثم دواوير فعائلات انتهاء إلى الفرد. ومن الغرابة أن يتجاور الشعور بالانتماء ومناصرة الأخ ضد ابن العم مع مشاعر العداء والكراهية له.

ولعل للقمع الشرس الذي تعرض له اليسار دور في تعميق هذا التشرذم، إذ استطاع المخزن عبر الاعتقالات والمطاردات والتنكيل بالقيادات اليسارية شلَّ العمل المنظم السياسي، فتحول مركز الثقل إلى العمل الجماهيري المفتقد للأفق السياسي، وفي غياب قيادة، طفت على السطح قيادات وزعامات بدون أفق لا تحقق إلا حاجة إلى الشعور بالقيادة بحسب هرم ماسلو Maslow.

5* استعمال مؤسسات الدولة (لانتخابات والمجالس المنتخَبة بشكل عام)، ما منظور اليسار القائم بالمغرب لهذه الاستعمال؟ وهل بالإمكان فعلا استعمال هذه المؤسسات من أجل أغراض نضالية (تحريض وتشهير) كما هو منعارف عليه في تقاليد الحركة العمالية العالمية؟

تطرح علاقة اليسار الماركسية اللينيني بالمؤسسات إشكالية معقدة، فقد اختلفت هذه العلاقة من تنظيم لآخر بحسب ما يتأسس عليه الخط السياسي لكل واحد من التنظيمات الثلاثة، إذ قام الخط السياسي لمنظمة إلى الأمام على رفض التعامل معها معتبرا إياها مجرد أدوات تحكم النظام الاستبدادي في

المجتمع والدولة، ويعد رفضه المشاركة فيها جزءا من رفضه للتعامل مع النظام الفاقد للشرعية والجاثم على صدور المغاربة بقوة الدعم الامبريالي وقوة القمع. وبالتالي، فإن رفض المشاركة في الانتخابات كان دائما بالنسبة لهذا الفصيل جزءا ثابتا من الهوية السياسية، لكن هذا الموقف وجد نفسه أمام مستجد غير مفكر فيه، والمتمثل في كون العمل النقابي وانتخابات ممثلي المأجورين وأعضاء اللجن الثنائية يقود إلى عضوية مجلس المستشارين. أما منظمة 23 مارس، وبحكم رهانها على المثقفين والأطر، وسعيها إلى تشكيل جبهة واسعة ضد النظام من أجل عزله وتسهيل إسقاطه، فقد اعتبرت التواجد بها جزءا من خطها السياسي، ولعل هذا ما يفسر سبْقها إلى التحول إلى العمل القانوني العلني، من خلال تأسيس منظمة العمل الديمقراطي الشعبي والمشاركة في الانتخابات منذ 1982.

أما اليوم فإن الوضع السياسي في المغرب أكثر سوءا مما كان عليه، إذ تتميز المرحلة الحالية، بتغول الرأسمالية الامبريالية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي الذي كان عرابا للسياسات الاجتماعية، ليس في المجتمعات ذات الأنظمة الاشتراكية، ولكن أيضا في الدول الغربية الرأسمالية، فقد استطاعت شعوب هذه المجتمعات انتزاع مكتسبات اجتماعية مهمة، وفرضت توزيعا لفائض القيمة يضمن حدا أدنى من العدالة خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وإن كان ذلك في جزء منه سياسات وقائية من احتمال انتشار وعي اشتراكي وتقوية الشيوعيين، ما قد يتسبب في قيام ثورات في أوروبا الغربية. وبالموازاة مع ذلك فقد شكلت حالة تحسن الظروف المعيشية وحقوق الإنسان نقطة جذب لمواطني أوروبا الشرقية حتى أصبحوا يحاولون الفرار إلى الجهة الأخرى من جدار برلين وتجاوز حدود كانت محروسة بالجيش لمنع فرار المواطنين.

إذن أمام ضعف اليسار، وتحول أحزاب المعارضة المحسوبة على الحركة الوطنية إلى أحزاب إدارية مشكِّلة جزءا من النظام وليس المجتمع، استغل النظام الشروط المواتية لإطباق الطوق على الحقل السياسي، فاحتل الأحزاب والنقابات والجمعيات والإعلام كما وضع قوانين لتنظيم الانتخابات بشكل لا يترك أي حظ للمجتمع للترافع من خلالها على مطالبه، قوانين تعبد الطريق أمام أبناء عملاء الاستعمار والفاسدين وتجار المخدرات والمرتدين عن خندق الشعب الملتحقين بخندق المخزن، وهو ما أصبحت تغيب معه أي قيادة سياسية، وبالنتيجة صارت كل الاحتجاجات والهبَّات الشعبية بدون أفق، كما كان مع حركة 20 فبراير وحراك الريف وجرادة بوعرفة وفگيگ واحتاجات جيل-Z، كما أصبح مصير كل المعارك الاجتماعية هو الفشل، كما حصل مع معركة نساء ورجال التعليم وطلبة الطب. وفي نفس مسلسل ضرب طوق التحكم سيجد مناضلو اليسار الراديكالي أنفسهم خارج أجهزة المركزيات النقابية.

6* ما السبيل لاستعادة اليسار لدوره الطلائعي في النضالات العمالية والشعبية؟

كما سلف، فإن أزمة اليسار عميقة ومركبة، منها ما يتصل بشروط عالمية تؤثر على اليسار عبر العالم، ومنها ما يتصل بخطة النظام الديكتاتوري في المغرب، لكن جزءا آخر يعود إلى الأخطاء أو سوء التقدير، إن ما يهمنا أكثر هنا هو كيف يستطيع اليسار الخروج من أزمته؟

في اعتقادي، إن الحل لن يكون قُطريا، سواء تعلق الأمر بالمغرب أو أي بلد آخر، وذلك بالنظر للشروط العالمية القائمة، المتميزة بالغطرسة الصهيو-إمبريالية، المتعرشة في أوصال المجتمعات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من بوابة أنظمة الحكم التابعة والبرجوازيات المحلية المتشابكة مصالحها مع البرجوازية الامبريالية العالمية، وقد تابعنا السنوات الاخيرة كيف تتدخل

الولايات المتحدة الامريكية والكيان الصهيوني في هدم ما تبقى من كيانات ذات حد أدنى من المضمون الوطني.

في ظل هذا الهجوم وميزان القوى المختل لفائدة الامبريالية، فإن المرحلة هي مرحلة المعركة من أجل تأمين الاستمرار ومواجهة السياسات النيوليبرالية المتوحشة وتأثيرها على حياة الكادحين. وهي مهمة تتطلب التجدد على مستوى الخطاب وآليات العمل، وفي هذا السياق يجب الاهتمام ببعض التجارب التي نجحت، ولو إلى حين، كحالة حزب بوديموس في إسبانيا، أو حزب سيريزا اليوناني.

وعلى مستوى آخر، يعرف تحول تنظيمات اليسار نحو النضال العلني والقانوني، والتخلي عن طريق السرية، بعض الغموض. بالنسبة لمنظمة 23 مارس، فإن الأمر كان واضحا، حيث كان انتقالا معلنا من خط التغيير الثوري إلى الخط الاصلاحي، أما بالنسبة لـ«إلى الأمام»، فإنها قررت استغلال الإمكانية التي يتيحها العمل العلني من أجل التوسع وتأمين التواصل مع الجماهير وتخفيف وطأة القمع، لكن حزب النهج الديمقراطي، بقي في منطقة رمادية، بين الخطين الثوري الراديكالي والاصلاحي، ولم تشمل مراجعاته كل مواقفه لملاءمتها مع المقتضيات السياسية والاجتماعية للعمل العلني، فكما أشرت سابقا، سيفاجَأ يكون العمل النقابي يقود إلى عضوية مجلس المستشارين، وهو ما يتعارض مع موقفه من المؤسسات النيابية، ثم سيتجنب الحديث عن قضية الصحراء، وحين يجبَر على ذلك سيكون خطابنا ضعيفا وغير مقنع، بل سيعمق عزلتنا.

يطرح عدد من المناضلين خيار الوحدة كحل، إلا أن هذه الإجابة تبدو عاطفية، فالأزمة ليس سببها الضعف العددي الذي يمكن التغلب عليه بإضافة المجموعات إلى بعضها، ولكن الأزمة، هي أزمة مشروع لا يتجدد ولم يعد يبدع خططا قادرة على تحفيز الناس وتعزيز الأمل في التغيير لديهم، تكون مبنية على الواقعية وإمكانية التحقق ومعتمدة على أساليب جديدة تتوافق مع نمط وعي الأجيال الجديدة وطرقها في التواصل، وقادرة على استدماج معطيات و مستجدات الثورة الرقمية وقيم حقوق الانسان. فقاعدة الهرم البشري لليسار اليوم تتشكل من الشيوخ، مع ندرة واضحة للشباب والنساء، في ظل توقف العمل في أوساط الطفولة والشباب والطلبة، السبيل الوحيد لضخ دماء جديدة.

من القمع إلى «الحوار»، كيف تُدار معاناة الشغيلة في نظام الاستغلال الرأسمالي: حالة قطاع الحراسة والنظافة والطبخ

بقلم، المعطي فبراير

لا يلتقي وزراء البرجوازية بقادة العمال والعاملات إلا حين يُجبَرون على ذلك، ولا يفتحون باب «الحوار» إلا عندما يفرض النضال نفسه قوةً مقلقة تهدد السكون القائم. فلا مكان، في السير العادي لنظام الاستغلال الرأسمالي، للاعتراف بحقوق الشغيلة، لأن هذا النظام لا يرى في العمال-ات سوى قوة عمل يجب إخضاعها، وضبطها، واستنزافها إلى أقصى حد ممكن.

تكشف هذه القاعدة طبيعة الوزراء ووظيفتهم الحقيقية. فلا يظهرون كحماة للمصلحة العامة، ولا كوسطاء محايدين بين الطبقات، بل يعملون بوصفهم مديرين سياسيين لمنظومة الاستغلال، يتكفلون بتأمين شروط استمرارها، واحتواء تناقضاتها، وحماية أرباح الرأسمال على حساب الكرامة الإنسانية للشغيلة.

وعندما يلتقون بالعمال، فإنهم لا يفعلون ذلك بدافع «إنصاف» ما، بل بدافع الخوف: الخوف من اتساع رقعة الاحتجاج، ومن انفلات الغضب الاجتماعي، ومن تحوّل المعاناة الصامتة إلى قوة جماعية منظمة. عندها فقط، تُستدعى لغة «الإنصات» و«الحوار»، لا بوصفها اعترافًا بالحقوق، بل باعتبارها أدوات سياسية لامتصاص الغضب وإفراغه من محتواه النضالي.

وفي هذا الإطار، لا يمكن فهم اللقاء الذي جرى مؤخرًا بين شغيلة الحراسة والنظافة والطبخ والوزير المعني، عقب احتجاج 20 أكتوبر 2025، إلا باعتباره حلقة في سلسلة طويلة من المناورات. فالقهر الذي تعانيه هذه الشغيلة ليس وليد اللحظة، ولا طارئًا، ولا مجهولًا. لقد دام لعقود، واتخذ أشكالًا فجة من الاستغلال عبر الأجور الهزيلة، وساعات العمل المسروقة، حيث يعملون 12اعة عو_ القانونية، والعقود الهشة، وشركات المناولة التي حوّلت العمل إلى وضع أقرب إلى عبودية القرون الغابرة...

كان هذا القهر معروفًا، ومعترفًا به، وموثقًا في الشكايات والتقارير والبيانات. ومع ذلك، لم يتحرك الوزراء. بل جرى تجاهل النضالات حينًا، وسحقها حينًا آخر، لأن ميزان القوى كان يسمح بذلك، ولأن استمرار الاستغلال لم يكن عبئًا على الدولة، بل كان جزءًا من سياساتها الاقتصادية والاجتماعية القائمة على خفض كلفة العمل وتعميم الهشاشة.

لا يحدث لقاء وزراء رأس المال بممثلي العمال-ات لأن الظلم بلغ حدًّا لا يُطاق، بل لأن الظلم صار خطرًا سياسيًا. ولا تتحرك الدولة لأن القهر لا أخلاقي، بل لأن استمراره دون احتواء بات مكلفًا. وهكذا ينتقل الخطاب من القمع المباشر إلى "الحوار"، لا لتغيير جوهر السياسات، بل لإعادة إنتاجها بأدوات أنعم، ولتحويل النضال من فعل جماهيري ضاغط إلى مسار تفاوضي مُفرغ من القوة.

يكشف هذا المسار حقيقة «الحوار الاجتماعي» في النظام الرأسمالي: إنه ليس آلية لتحقيق «العدالة»، بل آلية حكم، تُستعمل لتفكيك النضال، وتجزئة المطالب، وإدماج القيادات داخل منطق المساومة، بينما يبقى أساس الاستغلال قائمًا دون مساس.

ومن هنا، تتضح الخلاصة النضالية بجلاء لا لبس فيه؛ لا خلاص للشغيلة في الرهان على وعود الوزراء، ولا في انتظار صحوة دولة راكمت الظلم لعقود. فلا تُنتزع الحقوق بالاعترافات اللفظية، ولا تُصان الكرامة باللقاءات الفوقية، ولا يقضى على القهر إلا بتنظيم مكافح واعٍ ومستقل.

كلام الوزير وتطميناته المخادع ما هو إلا حيلة لفش الغضب العمالي، ومنع تطوره نحو مزيد من التنظيم و النضال. قبل عامين ونصف العام، اعترف وزير الصناعة و التجارة، رياض مزور، عندما استضافه «لقاء هسبريس» أن «ظروف العمل صعبة جدا في قطاع الكابلاج والأجور ضعيفة». وما حصل منذئذ في معامل الكابلاج؟ استمر الاستغلال المفرط ومعه تضخم الأرباح، واليوم نشاهد كيف يهرب الشغيلة من القطاع لدرجة وجود نقص في اليد العاملة فيه دفع ارباب العمل الي تنظيم حملة إعلامية لاستقطاب الشباب.

يريدون تهدئة الغضب بالكلام المعسول و اللقاءات الخادعة، واجب تنظيم الغضب في قوة مكافحة

يشكّل تنظيم النضال شرطًا أوليًا لتحويل الشغيلة من ضحايا متفرقين إلى قوة اجتماعية موحدة، وبهذا يفكك التوحيد سياسة التفتيت التي تقوم عليها المناولة والهشاشة. أما الوحدة النضالية، فتنقل الصراع من الهامش إلى المركز، وتفرض على الدولة التراجع لا بدافع النية الحسنة، بل تحت وطأة ميزان قوى جديد.

وهكذا، لا يأتي الخلاص من فوق، ولا يُمنح من دولة طبقية، بل يُنتزع من أسفل، بتنظيم النضال، وتوحيده، ورفض كل أشكال الخداع السياسي التي تُلبس القهر لغة "الحوار».

وعلى هذا الخط يجب ان تستمر التعبئة النقابية الجارية في القطاع، وتنمو لتبني القوة التنظيمية القادرة، دون غيرها، على فرض حقوق الشغيلة .

هل نحن في حاجةٍ فعليةٍ إلى نقابة فئوية؟

مرة أخرى، طفا إلى السطح استياء هيئة التدريس من استفادة فئات بعينها من تعويضات مدرسة الريادة، وأعيدَ إلى الواجهة موضوع أن الذي أشعل حراك شغيلة التعليم سنة 2023، والذي قدَّم التضحيات هو الأساتذة- ات، بينما المستفيد هو فئات التفتيش والإدارة وهيئة المتصرفين- ات... إلخ.

بقلم: بشرى لكفول: استاذة (مديرية الرحامنة)، ومحمد ايت احمد: استاذ (مديرية شيشاوة، ورجاء برهمان: استاذة (مديرية الصويرة)، وهشام أكرام: أستاذ (مديرية أزيلال)، ومريم الصبير: استاذة (مديرية مراكش)

طبعا هذا الاستياء مشروع ومنوَّهٌ به، ويدُل على أن الوضع الاجتماعي لشغيلة التعليم أبعدُ من أن يكون قد تحسَّن بعد تلك التنازلات المالية التي مُنحت لإطفاء حراك سنة 2023، وأيضا إشارة إلى أن جمرة الاستياء لا تزالُ متُّقدة تحت رماد تلك التنازلات، وتحتاج فقط شرارةً لإيقادها من جديد.

لكن، هذا الاستياء الأستاذي للأسف يوجَّه وجهته غير الصحيحة. إذ المسؤول عن وضع الأساتذة- ات المادي، ليس فئات أخرى أو قيادات نقابية لا تتقن التفاوض. المسؤول هو سياسة عامة، تفضِّل منح امتيازات مادية لفئات قليلة العدد لكن دورها حاسم في تنزيل الإصلاح الهيكلي لمنظومة التربية والتكوين بحكم موقعها في التراتبية الإدارية للمنظومة، على أن تستجيب للمطالب المادية لهيئة التدريس البالغة مئات الآلاف. بدون رفض هذه السياسة العامة، فإن الاستياء الأستاذي بدوره سيقف على نفس الأرضية: «امنحونا زيادات في الأجور وسنساهم بدورنا في تنزيل ذلك الإصلاح الهيكلي».

في هذا السياق طُرح مقترَح تأسيس نقابة فئوية، بمبررات سنناقشها أدناه، وهي مبررات نؤمن أن من يطرحها يدافع عنها بكل صدق وحسن نية، إلا أننا لا نعتقد أنها صائبة اعتمادا على التجارب السابقة لنضال شغيلة القطاع وأيضا كل الشغيلة بالبلد.

هل النقابات تمثل فئات أخرى بينما لا تمثل هيئة التدريس؟

إحدى الحجج المعضِّدة لضرورة النقابة الفئوية هي أن النقابات الحالية «لا تمثِّل إلا نفسها وتدافع عن فئات أخرى غائبة عن النضال، في حين أنها لا تمثل هيئة التدريس». إن تحويل هذا الخلل إلى مبرر للدفاع عن النقابة الفئوية يخطئ الهدف. لأن تعويض معضلة التمثيلية بتفكيكها إلى تمثيليات فئوية لا يعالج المعضلة، بل يعيد إنتاجها في صيغة مجزأة: كل فئة تفاوض وحدها وتناضل وحدها وتُستنزف وحدها، بينما تستمر الهجمة الشاملة على المدرسة العمومية والوظيفة العمومية دون مقاومة موحِّدة قادرة على خلخلة ميزان القوى لصالح الشغيلة.

إن غياب بعض الفئات (وهي المستفيدة) عن الميدان مقابل حضور فئات أخرى (وهي غير المستفيدة) لا يعكس وعيا تنظيميا متقدما لدى هذه الأخيرة، بقدر ما يعكس اختلالات عميقة في التأطير والتنظيم داخل النقابات، حيث جرى تفريغ الفعل الجماعي من محتواه وتحويله إلى تفويض سلبي للقيادات بدل أن يكون ممارسة ديمقراطية نابعة من القاعدة. فالمشكل الحقيقي ليس في غياب النقابة الفئوية، بل في استسلام القيادات النقابية أمام المنطق الفئوي، وتحويلها النقابات من تنظيم موحَّد وموحِّد إلى مجرد تجميع لفسيفساء فئات لا جامع بينها، وجُزرٌ كل جزيرة تنافح عن مطلبها الخاص. كما أن منطق التمثيلية الذي يشكل شرطا للحوار القطاعي هو ذاته مدمِّر لهذه الوحدة، فـ«التقطيع الانتخابي» يجعل من فئات بعينها ذات وزن أكبر مقارنة بفئات أخرى، ولهاثُ القيادات النقابية وراء التمثيلية يجعلها أسيرة فئات دون غيرها. لذلك فالحل ليس في النقابة الفئوية بل في تجاوز منطق الفئوية المدمِّر ذاته.

لكل هذا نعتقد صادقين- ات أن تأسيس نقابة فئوية ليس حلا للمعضلة، بقدر ما يمثل تعميقا لها وتشتيتا لجسم نال منه التشتيت منالا. كما علينا الانتباه إلى أن القيادات النقابية لن تعارض تشكيل نقابات فئوية، بل ستدعمها، وقد بدأ الأمر فعلا في نقابات بعينها. القيادات النقابية ليست متضررة من المنظور الفئوي، فهو الذي يديم لها سيطرتها على النقابة ويمنع الشغيلة بمجملهم من إعادة امتلاك النقابة وتدبيرها وتسييرها لما يخدم مصلحتهم الجماعية.

هل المشكل في أن النقابات لا تملك دراية حقيقية بخصوصيات الملفات الفئوية؟

إن اختزال أزمة التفاوض في جهل القيادات بخصوصيات الملفات الفئوية يطرح المشكلة بشكل جزئي. فالمشكل لا يكمن في غياب مختصين من كل فئة داخل طاولة الحوار، بل في غياب آليات ديمقراطية تُلزم القيادة بالرجوع إلى القاعدة والاستماع إليها وصياغة الملفات بشكل جماعي وربط التفاوض بالفعل النضالي لا بعلاقات الثقة في الوزارة وانتظار التزامها الإيجابي بمخرجات الحوار.

القول إن القيادات "لا تفقه طبيعة المهام اليومية للفئات وملفاتها" يبرئها من مسؤوليتها السياسية والتنظيمية. فالمشكل ليس في كون هذه القيادات لا تملك دراية حقيقية بخصوصيات الملفات الفئوية، بل بالعكس لأنها تملك دراية مُفرطة لهذه الملفات، ما يجعلها ضعيفة في التفاوض مع وزارة تشتغل بمنطق جامع يشمل مجمل المنظومة ومَحاورها (التلميذ- الأستاذ- المدرسة)، في حين أن القيادات النقابية تقتصر فقط على القشور: مصالح كل فئة بعينها.

هذه القيادات تشتغل وفق تصور محدود لدور النقابة بعيدا عن علة وجودها، تصورٌ يقوم على منطق التعاون والشراكة بدل النضال وبناء ميزان القوى، وعلى البحث عن تسويات تقنية بدل خوض نضال شامل دفاعا عن المدرسة والوظيفة العموميتين.

النقابة الفئوية: مرحلة انتقالية؟

أما عن نقطة اعتبار النقابة الفئوية مرحلة انتقالية أو مكملًا مرحليا للنقابة الجامعة، فهو أمر سليم ونتفق معه تماما، إذ إن الأساتذة- ات، في سياق تفكك نقابي عام، لا بد أن يَمُروا من مرحلة الاعتقاد بأن النضال الفئوي أجدى من النضال العام، ولكن ليس بالضرورة أن يجري ترسيم هذه المرحلة على شكل

تأسيس نقابة فئوية، فهذا لن يزيد الوضع النقابي إلا تفككا. لقد بُنيت الحركة النقابية المغربية بهذه الطريقة، إذ انتقلت من جمعيات وتعاضديات وجامعات إلى تشكيل نقابات جامعة، لذلك فإن القول حاليا بتأسيس نقابة فئوية ليس تقدُّما بل تراجعا إلى مرحلة خلفها شغيلة المغرب وراءهم منذ عقود. إن القول بتأسيس نقابة فئوية في وضعنا الحالي ليس مرحلة انتقالية نحو نقابة جامعة، إنما تقهقرا من النقابة الجامعة إلى وضع التشتت الفئوي.

إن تحصين المدرسة والوظيفة العموميتين لا يمكن أن يمر عبر تعدد التمثيليات وتكريس الفئوية، بل عبر بناء نقابات قوية وموحدة وديمقراطية، تنطلق من القاعدة وتعترف بالخصوصيات دون تحويلها إلى حدود فاصلة بين الشغيلة. فالاعتراف بالخصوصيات لا يعني تحويلها إلى هويات نضالية مغلقة، بل يتطلب إدماجها داخل مشروع جماعي يربط بين المطالب الفئوية والمعركة العامة ضد السياسات التي تستهدف الجميع.

حدود النضال الفئوي

طرحت التحولات التي عرفها المشهد النضالي بقطاع التعليم في السنوات الأخيرة، خصوصا مع تكثيف الهجمات على المدرسة والوظيفة العموميتين، سؤالا مهما ومركزيا حول الأشكال التنظيمية والنضالية القادرة على تحصين مكتسبات الشغيلة وانتزاع أخرى جديدة. فبين غياب الثقة في القيادات النقابية التي اختارت الاصطفاف إلى جانب الوزارة، وتنامي إحساس الشغيلة باستبعادها من القرار بخصوص المعارك والمطالب، برز نقاش النضال الفئوي بقوة داخل وخارج النقابات كخيار بدا، في نظر البعض، أكثر نجاعة في مواجهة الهجمات المتتالية على الحق في الشغل والتعليم.

لقد أكدت التجارب الميدانية، كمعركة إسقاط التعاقد ومعركة إسقاط المرسومين، أن أي نجاح جزئي لأي فئة يستحيل أن يتحول تلقائيا إلى حماية جماعية لكل حقوق الشغيلة. فقد خاض العديد من الفئات معارك نضالية قوية وبكل صدق، واستطاع بعضها تحقيق مطالب جزئية دون أن تمس بجوهر الهجمات. فمعركة فوج الكرامة حققت الإدماج دون إسقاط المرسومين، كما حقق المفروض عليهم التعاقد بعض المكتسبات الجزئية دون القضاء النهائي على التعاقد الذي تحوَّل إلى توظيف جهوي.

رغم قوة هذه المعارك، فإنها لم تستطع التأثير في ميزان القوى بما يسمح بتحويل انتصاراتها الجزئية إلى مكاسب جماعية دائمة يستفيد منها الجميع. طبعا، لا يمكن فصل النقاش حول النقابة الفئوية عن الأزمة العامة التي يعيشها العمل النقابي. فبروز الفئات جاء استجابةً مباشرة لوضع نقابي مأزوم: قيادات بعيدة عن القاعدة وتفاوض بمعزل عنها، وتتعامل مع الملفات بمنطق تقني ضيق، بدل اعتبارها جزءا من معركة شاملة للدفاع عن المدرسة والوظيفة العموميتين. صحيح أن الانطلاق من الميدان ومن نبض المعنيين الحقيقيين شرط أساسي لتجديد العمل النقابي، وصحيح كذلك أن نضالات الفئات فرضت نفسها كقوة ميدانية وربما قد أحرجت النقابات وأجبرتها أحيانا على التفاعل. غير أن هذا الأمر، في حد ذاته، لا يكفي ليجعل من الفئوية خيارا صحيحا لتجاوز الأزمة، بل يظل مجرد توصيف للواقع لا إجابةً عليه.

لقد أبان الواقع أن الفئوية، إذا لم تتطور إلى نضال جماعي، ومهما كانت النوايا حسنةً، تُضعف وحدة الضغط وتحول الصراع من معركة جماعية سياسية إلى ملفات تقنية معزولة يَسهل تدبيرها من طرف الدولة دون المساس بجوهر السياسات والخيارات. فبدل مواجهة مشروع متكامل يستهدف التعليم والشغل العمومي، نجد أنفسنا أمام مفاوضات مجزأة تبحث فيها كل فئة عن حل خاص بها، في غياب أفق مشترك.

كما أن القول بأن نضالات الفئات أعادت التوازن وأحرجت النقابات

صحيح جزئيا فقط، لأن هذا الإحراج ظل في الغالب شكليا، إذ لم ينعكس داخليا على بنية هذه النقابات ولا على طرق اشتغالها، بل استطاعت معه البيروقراطيات التعايش معها بما يضمن استمرارها في مواقعها واستمرار نفس المنطق التفاوضي المريح للدولة. والدليل على ذلك أن الفئات، وبالرغم من قوتها الميدانية وتولها نقاش ملفاتها مباشرة، لم تستطع تحقيق نتائج ملموسة تتناسب مع حجم التضحيات، بل وتم إنهاكها في مفاوضات ضيقة الأفق ومفصولة عن المعركة الشاملة.

لا غنى عن منظور نضالي شامل

لا يمكن تجاوز الوضع النقابي المأزوم بخلق نقابات فئوية، بل بتغيير منطق اشتغال النقابة نفسه: ربط القيادة بالقاعدة، وربط التفاوض بالميدان، وربط الملفات الجزئية بالمعركة الشاملة، وجعل التمثيلية فعلا نضاليا حقيقيا لا حضورا شكليا في جلسات الحوار التي تستغلها الدولة لإنهاك الشغيلة وفرض شروطها. إن السؤال الحقيقي ليس: هل نحتاج إلى نقابة فئوية اليوم؟ بل كيف نبني نقابة موحدة ديمقراطية تعبر عن كل الفئات دون أن تفككها؟ وكيف نحول الغضب الفئوي المشروع إلى قوة جماعية قادرة على قلب ميزان القوى بدل تشتيته؟ فالتجربة علمتنا أن ما لا تحققه الوحدة لن تحققه الفئوية، وأن ما يُنتزع جماعيا يصعب التراجع عنه، بينما ما يُنتزع فئويا يظل هشا وقابلا للالتفاف عليه. والخلاصة أن الرهان ليس في تعدد التنظيمات، بل في إعادة بناء العمل النقابي من القاعدة، على أساس النضال المشترك والديمقراطية الداخلية وربط الدفاع عن الحقوق المهنية بالدفاع عن المدرسة العمومية باعتبارها قضية مجتمع لا ملفا تقنيا لفئة دون أخرى.

حول تأسيس نقابة فئوية

بقلم؛ عبد الله غميمط: الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم /التوجه الديمقراطي

من منظور نقابي ديمقراطي، إن تأسيس نقابة فئوية لأساتذة التعليم الابتدائي ليست مسألة تقنية أو تنظيمية محضة، بل هو اختيار نقابي تبلور بعد نقاش مسؤول داخل أجهزة النقابة، رغم الوعي بوجود تناقضات وجب تدبيرها وفق تراتبيتها.

أولا: دوافع التفكير في نقابة فئوية لأساتذة الابتدائي

هناك واقع موضوعي يغذي ويدافع عن هذا الطرح، سماته هي:

- التهميش التاريخي لأساتذة الابتدائي داخل النقابات التعليمية.

- ثقل أعباء العمل (الاكتظاظ، تعدد المستويات، الزمن المدرسي، الإدارة التربوية).

- ضعف التمثيلية الفعلية في أجهزة القرار النقابي.

- الإحساس بأن مطالب الابتدائي تُستعمل كورقة ضغط ثم تنسى عند التسويات.

هاد الأسباب مفهومة، ومشروعة من حيث الإحساس بالظلم.

ثانيا: التأسيس الفئوي: مكاسب محتملة

من زاوية كفاحية، يمكن تسجيل بعض الإيجابيات النظرية: تركيز كامل على ملف مطلبي خاص بالابتدائي، وبناء قيادة نابعة من القاعدة ومجربة ميدانيا، وتجاوز البيروقراطية النقابية وفرض المشاركة في التفاوض، وإعادة الاعتبار للابتدائي كقاعدة صلبة للمدرسة العمومية.

بعض الانتقادات مع مبادرة تأسيس نقابة لأساتذة وأستاذات التعليم الإبتدائي تتعاطى مع الفئوية كأنها اختيار واع، في حين أنها في الواقع هي نتيجة مباشرة لأزمة العمل النقابي، وتراجع الثقة في النقابة كأداة من أدوات الصراع الطبقي وليست مشروعا سياسيا متكاملا.

بمعنى آخر: الفئوية ليست هي أصل الداء، بل هي في نظري فقط أحد أعراضه، ورغم اعتراف المنتقدين للفئوية بالأزمة العامة، تم التركيز على إدانة الفئوية وكأنها هي المسؤول الأول عن واقع العمل النقابي، وهذا يخفي الأسئلة الجوهرية:

الفئوية: خيار أم نتيجة؟

يتعامل المنتقدون مع الفئوية وكأنها اختيار سياسي واع اتخذته فئات من الشغيلة ضد مصلحة الوحدة، بينما يغيب في تحليلهم أن الفئوية هي في كثير من الحالات نتيجة موضوعية لتراجع النقابة المؤطرة لكافة فئات الشغيلة التعليمية.

حين تفقد النقابة قدرتها على: تمثيل القواعد فعليا، وتأطير الغضب الجماعي، وتحويل المطالب إلى معارك موحدة، فإن الشغيلة لا "تختار" الفئوية بقدر ما تدفع إليها دفعا كآلية دفاع ذاتي.

إن اختزال الفئوية في بعدها السلبي فقط، دون الاعتراف بكونها تعبيرا عن

أزمة تمثيلية عميقة، يجعل النقد أخلاقيا أكثر منه نقابيا-سياسيا.

نقد القيادات لا يكفي دون نقد الإطار التنظيمي

تحمل القراءة القيادات النقابية مسؤولية الانزلاق نحو المنطق الفئوي، وهذا صحيح جزئيا، لكنه غير كاف.

إن اختزال ظاهرة الفئوية في "خيارات القيادات النقابية" قراءة سطحية تغفل السياق السياسي والاجتماعي والمؤسساتي الذي أنتجها. فالفئوية لم تنشأ بإرادة ذاتية للمناضلين أو القيادات، بل كانت نتيجة مباشرة لسياسات رسمية ممنهجة قامت على:

-تفتيت الشغيلة التعليمية عبر أنظمة أساسية مجزأة، ومسارات مهنية غير موحدة، وتعويضات انتقائية تُمنح لفئات دون أخرى.

-ضرب مبدأ الوحدة داخل الوظيفة العمومية التعليمية، وتحويل الحقوق إلى امتيازات ظرفية تُستعمل لإخماد الاحتجاجات وتدبير الغضب الاجتماعي.

-إضعاف النقابات القطاعية عبر الحوارات الشكلية و عدم تنفيذ

الاتفاقات، والإقصاء المتعمد لمطالب شاملة، وفرض الأمر الواقع.

أما هذه الوضعية، فتكون النقابة في أغلب الحالات أمام اختيارات صعبة ومفروضة: إما مرافقة نضالات فئات متضررة وملموسة، أو تركها وحيدة في مواجهة الوزارة، وهو ما كان سيعد تخليا عن الدور النضالي للنقابة. إن دعم مطالب فئوية لا يعني تبني الفئوية كخيار استراتيجي، بل يعكس في كثير من الأحيان غياب إطار نضالي موحد فرضته الدولة نفسها. المسؤولية الحقيقية تقع

السياسات العمومية التي تنتج التمييز ثم تتهم الضحية بتفكيك الوحدة.

وعليه، فإن المعركة الحقيقية ليست في شيطنة الفئوية بل في: إعادة بناء وحدة الشغيلة التعليمية على أساس ديمقراطي وكفاحي، وربط المطالب الفئوية بأفق شمولي للعدالة الأجرية والمهنية، ومواجهة منطق الفئوية داخل القطاع بنهج سياسة نضالية توحيدية، لا أخلاقوية ولا تبريرية.

الفئوية عرض، وليست السبب؛

والسبب هو سياسة تفكيك ممنهجة، لن تواجه إلا بنقابة جماهيرية ديمقراطية، مستقلة، ووحدوية بالفعل لا بالشعارات.

التناقض في تقييم نضالات الفئات

تعترف القراءة بأن نضالات الفئات: فرضت نفسها ميدانيا، وأحرجت النقابات، وأعادت الاعتبار للفعل النضالي القاعدي، لكنها في الوقت نفسه تقلل من قيمتها الاستراتيجية، وتعتبرها مجرد معارك تقنية معزولة.

هذا التقييم يغفل أن هذه النضالات: أعادت الثقة للشغيلة في قدرتها على التنظيم. وأفرزت أشكالا ديمقراطية في اتخاذ القرار أكثر تقدما.

المشكل إذن ليس في النضال الفئوي في حد ذاته، بل في غياب أفق يربطه بمعركة أشمل وأعم، وهو غياب تتحمل النقابات القائمة والنقابيين قسطا كبيرا من مسؤوليته.

النقابة الفئوية: تراجع تاريخي أم تعبير عن لحظة انتقال؟

تعتبر القراءة أن تأسيس نقابة فئوية هو "تقهقر تاريخي" إلى ما قبل النقابة الجامعة. غير أن هذا الحكم يتجاهل السياق التاريخي الحالي، الذي يتميز بـ: تفكك للعمل النقابي نتيجة استهدافه من طرف الدولة عبر العديد من التشريعات، وضعف الشرعية النضالية للعمل النقابي بمفهومه التقليدي، وتحول النقابات في كثير من الحالات إلى وسائط تدبير إداري،

في مثل هذا السياق، قد لا تكون النقابة الفئوية حلا استراتيجيا نهائيا، لكنها قد تمثل شكلا انتقاليا لإعادة تنظيم القواعد وبناء توازن قوى جديد، شريطة ألا تنغلق على ذاتها وألا تتحول إلى أداة تفاوض تقني معزول.

الوحدة ليست شعارا بل ميزان قوى

تحيل القراءة باستمرار على "الوحدة" كحل، لكن التجربة الميدانية تظهر أن الوحدة لا تفرض أخلاقيا، ولا تستعاد بالنداء إليها، بل تبنى على أساس الثقة والقدرة على الفعل الميداني. ولا يمكن مطالبة الشغيلة بالانخراط في وحدة نقابية لم تعد تشعر بأنها تحميها أو تعبر عنها. إن الوحدة الحقيقية لا تمر عبر رفض الأشكال الجديدة من التنظيم، بل عبر احتضانها، نقدها، وتوجيهها نحو أفق جماعي.

خلاصة

إن الرهان الحقيقي ليس في الدفاع المبدئي عن النقابة الجامعة ولا في شيطنة النقابة الفئوية، بل في: استعادة القرار النقابي من القاعدة، وبناء أدوات نضالية ديمقراطية، وربط المطالب الفئوية بالمعركة العامة دون وصاية ولا إقصاء

- اعتبار الفئوية ليست نقيض الوحدة دائما، كما أن الوحدة الشكلية قد تكون أحيانا الغطاء الأنجع لتفكيك الشغيلة. وما تحتاجه شغيلة التعليم اليوم هو نقاش نقابي شجاع لا يخاف من الأسئلة الصعبة، ولا يختبئ وراء شعارات صحيحة في ظاهرها لكنها معطلة في واقعها.

الأوضاع بمدينة العيون: حوار مع محمد اليوسفي صحفي ومناضل في صفوف شبيبة اليسار الديمقراطي

(1)* عُقدت دورة المجلس الوطني لشبيبة فيدرالية اليسار يوم 07 ديسمبر 2025. لماذا حملت هذه الدورة اسم «محمد اليوسفي»؟

حملت دورة المجلس الوطني للشبيبة اسم محمد يوسفي كتجسيد لوفاء الرفاق لتضحيات المناضلين عقب اعتقالي على خلفية احتجاجات جيل زد، وتأكيد برلمان شبيبة اليسار الديمقراطي على موقفه المبدئي الرافض للمتابعات الكيدية التي تستهدف الأصوات الحرة كما ورد في بيان المجلس الوطني.

(2)* ما الذي استأثر بالنقاش في المجلس الوطني الأخير؟ وما هي أهم خلاصاته؟

لم اكن حاضرا في هذا المجلس فانا لست عضوا فيه وكنت إذ ذاك في السجن، وأما أبرز الخلاصات فهي التي جاء بها البيان، الذي توقف عند سمات الوضع الدولي المتميز بصعود الشعبوية واليمين وهيمنة النيوليبرالية وزيف خطاب حقوق الانسان؛ وأزمة الهجرة التي تعد نتاج النظام الرأسمالي العالمي؛ والتدخل الامريكي في دول أمريكا اللاتينية؛ والعربدة الصهيونية في المنطقة من خرق وقف اطلاق النار والتدخل في سوريا.

أما على المستوى الوطني سجل المجلس الوطني لشبيبة اليسار الديمقراطي إدانته للتطبيع، ومطالبته بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحركات الاحتجاجية ووقف المتابعات في حق الصحفيين والمناضلين. هذا بالإضافة إلى استنكار بعض الممارسات غير المهنية لبعض الهيئات التي يفترض فيها حماية مهنة الصحافة بل أصبحت أداة للفساد والتضييق على التعبير الحر. كما دعت الشبيبة إلى سياسة اجتماعية هيكلية بخصوص قطاع الصحة والرفض المطلق لفرض رسوم على الموظفين والأجراء في سلكي الماستر والدكتوراه، وتاليا الدعوة لإنفراج سياسي حقيقي.

(3)* هناك شبيبات يسار أخرى بالمغرب (حشدت، وشبيبة النهج الديمقراطي). هل حضرت هذه الشبيبات في المجلس الوطني الأخير، وفي غيره من أنشطة شبيبة فيدرالية اليسار؟ وهل هناك تعاون، سواء حاليا أو مستقبلا بينها؟

لا أعرف إن كانت باقي شبيبات اليسار حضرت للمجلس الوطني، ولا اظن ذلك فهو محطة داخلية، أما بخصوص التنسيق مع باقي الشبيبات فهو في حدود دنيا خاصة بعد انخراط شبيبة اليسار الديمقراطي في مشروع وحدة اليسار وتخلف البعض.

(4)* هل يمكن أن تعطينا صورة إجمالية عن الأوضاع الاقتصادية (القطاعات الاقتصادية الرئيسية) والاجتماعية (الخدمات العمومية والاجتماعية، وضعية التشغيل والبطالة...) والبيئية بالمدينة؟

الأوضاع في العيون جد متدهورة، لطالما كانت مدن الصحراء تتصدر ترتيب معدلات البطالة، بل إن دراسة للدكتوراه تقول إنه منذ 1999 إلى 2019 دائما ما يكون معدل البطالة في الصحراء ضِعف المعدل الوطني.

غياب قطاع خاص حقيقي يعمق من أزمة البطالة، وإذا كانت الأنشطة الاقتصادية تقتصر في جزء كبير منها على الثروات مثل الصيد البحري، فإن هذا القطاع يعرف تحكم لوبيات عديدة.

لا توجد في مدينة العيون جامعة، وكل ما هناك هو معاهد وملحقة لجامعة ابن زهر، و تقتصر كلها على التخصصات التقنية، فيما لا توجد تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية والآداب.

بخصوص قطاع الصحة، كلما انتقدناه أو سألنا مسؤولا عن حالته يجيبنا أن المستشفى الجامعي قيد البناء! وهو الذي لم تنتهِ فيه الأشغال بعد... بل إن هذا القطاع عرف استثمارات قوية للخواص لدرجة أضحى هذا الحق فرصة للاستثمار بدل أن يكون حقا عموميا ومجانيا.

(5)* كيف هو الوضع النضالي بالمدينة؟

النضالات النقابية بالمدينة تتوزع على ثلاث أو أربع قطاعات رئيسية هي الصحة التعليم والفوسفاط، وفي بعض الأحيان تقفز على الأوضاع العمالية لصالح امتيازات كمالية، كما هو الحال مع نقابات الفوسفاط التي لا تستطيع الترافع على عمال المناولة الذين يعانون الأمرَّين بينما تجد أصواتهم ترتفع بخصوص امتيازات الفنادق والسفريات.. وأما نضالات باقي القطاعات فهي شبه موسمية ولا تلتحم في معظم الاحيان بالقضايا العامة.

مدينة العيون من أكثر المدن التي يتواجد فيها البوليس السياسي ويؤثر في دينامية احتجاجاتها، فنضالات المعطلين متوقفة منذ مدة بسبب الهجمة الشرسة للبوليس على وقفات هؤلاء من ضرب وتنكيل... كل نشاط غير مخزني هو ممنوع ومرفوض في المدينة لدرجة يمكن القول إن قوس الاحتجاج محكم الإغلاق في المدينة.

مختلف جمعيات المجتمع المدني مخزنية ومدجنة، منها من أُنشئ تحت الطلب، ومنها من أنشئ لغاية الإستفادة من رضا السلطة أو من ربع أو امتيازات معينة. هناك جمعيات في كل المجالات حقوقية وبيئية ونسوية وغيرها، لكنها تظل شكلية وغير مستقلة، وفي أغلب الأحيان تابعة لحزب الاستقلال لتشكل بذلك كتلة إنتخابية لهذا الحزب وتخدم أجنداته. في المقابل هناك جمعيات موالية للبوليساريو بالعشرات تهتم بالثراوات وبالمعتقلين السياسيين الصحراويين ومنها من اتخذ لنفسه مواجهة صريحة من الدولة المغربية ك «هيئة مناهضة الاحتلال المغربي» التي تمثلها منيتو حيدار..

الجمعيات النسائية بالمدينة مسيسة وتابعة لحزب الاستقلال، لا تأثير لها ولا حضور اللهم الفولكور وتبيان ان هناك جمعيات نسائية..

(6)* ماذا عن الوضع السياسي بالمدينة؟

الحزب المهيمن في العيون هو حزب الاستقلال بتواطؤ ودعم من السلطات خاصة والي الجهة، وفي حقيقة الأمر فإن أكبر تنظيم سياسي في الصحراء بعد الدولة هو القبيلة، هته الأخيرة التي جعلت الأحزاب أذرعا لها... ورغم أن التحالف الحكومي مكون من أحزاب الاستقلال والأحرار والأصالة والمعاصرة، إلا أن هذا التحالف غير موجود محليا، فالحزبين الآخرين يشكلان معارضة في مجلس المدينة، وهو ما يؤشر على أنها اختراقات قبلية لتنظيمات حزبية.

اليسار محارَبٌ بشكل كبير في الصحراء، من طرف المخزن، لكن بالأخص من طرف البوليس السياسي، لا أظن أن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية لا يزال حزبا يساريا، فقد أضحى هذا الحزب محليا ملحقة لحزب الاستقلال.

خُضت تجربة مع الاشتراكي الموحد وكانت دينامية، لكنها أفشلت. لا يزال هذا الحزب متواجدا، لكن فقط على الورق، تستعد فيدرالية اليسار لإنشاء فرع لها، فيما لا يوجد أي مؤشر عن وجود حزب النهج الديمقراطي العمالي. لتكون بذلك أحزاب اليسار لا تتواجد سوى في مرحلة الانتخابات وحتى في هذه المرحلة لا تتواجد أحيانا.

(7)* الوضع الحقوقي: قمع حرية التعبير والتظاهر؟

الوضع الحقوقي جد خطير، بل يتصف أحيانا بالتمييز، فحرية الرأي والتعبير بخصوص قضية الصحراء أرحب من انتقاد الواقع السياسي والاجتماعي وانتقاد المنتخبين، يمكنك أن تنتصر لجهة البوليساريو لكن لا يمكن انتقاد المنتخَبين! في السجن كنت إلى جانب اثنين ممن انتقدوا منتخَبين بكل من بوجدور والعيون، أما نشطاء البوليساريو فيجري التعامل معهم بطرق أخرى.

(8)* أنت كصحفي تعرضت مرارا لمتابعات قضائية وقضيت مؤخرا عقوبة سجنية. لماذا؟ وكيف هو وضع الصحافة بالمدينة؟

تعرضتُ للمتابعات ومضايقات عديدة أبرزها، أزيد من عشر شكايات كيدية من طرف منتخبين بِتُهم التشهير، ومنعٍ من حضور أنشطة عمومية ودورات المجالس الجماعية، كل هذا بسبب خطي التحريري الذي يكشف الامتيازات والاستفادات من الصفقات في حالات تنافي وتضارب صارخ للمصالح دون تدخل السلطات او النيابة العامة.

الصحافة بالجهة إما مخزنية، تحاول تزيين الواقع وتتزلف للسلطات والمنتخَبين والسياسيين، وإما موالية للبوليساريو، ذلك أن هناك عشرات المواقع التابعة للجهة التي تنشط في المدينة. محاولة رسم خط ثالث بين هذين الخطين، مغامرةٌ جرت علي الكثير من المتاعب.

عين على نضالات طبقتنا

تُظهر المعارك العمالية أسفله، بتعدد مواقعها وأسبابها، أن الصراع القائم بين العمال والعاملات وأرباب العمل أو الدولة نتيجة مباشرة لسياسات ممنهجة تقوم على الهشاشة والطرد وتقويض الحقوق. وإذ تبرز حدود الاحتجاجات المعزولة، فإن الدرس الأوضح هو أن تطوير النضال يمر عبر توحيد المعارك وبناء تنسيق عمالي واسع يتجاوز التقسيمات القطاعية والجغرافية. كما تؤكد التجربة أن التنظيم القاعدي والديمقراطي داخل أماكن العمل يظل السلاح الأول لحماية المعارك من الاحتواء والهزيمة، ما يستدعي دعم المبادرات التنظيمية ومواكبتها ميدانيًا. إن التعريف بهذه النضالات وكسر التعتيم الإعلامي حولها، عبر التغطية المنتظمة ونقل صوت الشغيلة، يشكل جزءًا لا يتجزأ من معركة فرض ميزان قوى لصالح الطبقة العاملة. ويظل مدّ الدعم المادي والمعنوي، وبناء شبكات تضامن فعلي، شرطًا لتعزيز صمود العمال والعاملات في معاركهم الطويلة ضد المناولة والتدبير المفوض والاستغلال المعمم. هكذا تتحول مهمتنا نحن المناضلين/ات من مجرد المتابعة إلى مساعد أساسي لا غنى عنه في تحويل المقاومة اليومية إلى قوة جماعية منظمة تخدم مصالح طبقتنا.

الرباط: شغيلة التعليم الأولي تطالب بالإدماج ووقف الاستغلال

نظّم التنسيق الوطني لأستاذات وأساتذة التعليم الأولي، صباح الإثنين 26 يناير 2025، إنزالًا احتجاجيًا أمام مقر البرلمان بالرباط، في خطوة نضالية تهدف إلى المطالبة بالإدماج في الوظيفة العمومية ووضع حد لما وصفه المشاركون بـ«استغلال» الجمعيات المشغلة للقطاع.

رفع المشاركون شعارات تطالب بالدفاع عن الكرامة المهنية والاجتماعية، وتحسين الأوضاع المادية والمهنية، وضمان الاستقرار الوظيفي، مؤكدين على ضرورة إنهاء تفويض القطاع للجمعيات، الذي أدى إلى عقود مجحفة وشروط عمل غير قانونية.

ودعا المحتجون إلى التفعيل الفوري لمقتضيات قانون الإطار رقم 51.17، الذي يضمن إدماج أساتذة التعليم الأولي ضمن المنظومة العمومية، معتبرين أن هذا القانون يشكّل مدخلًا أساسيًا لإنصافهم وضمان حقوقهم المهنية والاجتماعية.

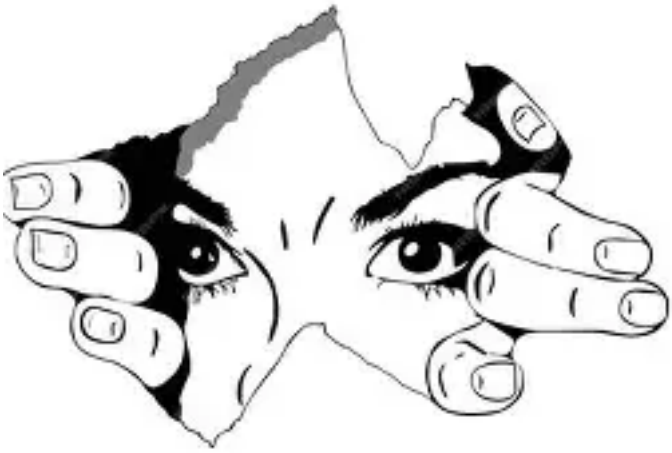

الجديدة: احتجاج عمال شركة جبال المغرب ضد الطرد وتدهور الأجور والحريات النقابية

خاض عمال شركة جبال المغرب المنضوون تحت الاتحاد المغربي للشغل، يوم الأربعاء 21 يناير 2026، وقفة احتجاجية أمام مقر الشركة بالجديدة، رفضًا للطرد التعسفي للكاتب العام للمكتب النقابي المحلي والوطني، ما شكّل خرقًا واضحًا للحريات النقابية.

كما ندد العمال بتأثير فرض «منحة تحقيق معدل هدف البيع» على الأجر، إذ استُخدمت كآلية حرمان للعمال من منح كانت تُصرف بانتظام لأكثر من 17 سنة. ورفض المحتجون سياسة الإدارة في فرض برامج تراجعية أحادية دون تفاوض، وتجاهل الملف المطلبي المقدم من طرفهم.

وطالبوا بإرجاع المطرود، وتعويضه عن الضرر، وضمان صرف الأجور كاملة، وفتح حوار اجتماعي مسؤول يشمل زيادة عامة في الأجور، ترسيم عمال المناولة، وإقرار المنح الدورية والأعياد الدينية والخطر، مؤكدين أن أي محاولات للترهيب ستقابل بتصعيد نضالي محليًا ووطنياً ودولياً.

بني ملال: اعتصام مفتوح لحراس الأمن احتجاجًا على الطرد الجماعي

دخل حراس الأمن بمدينة المهن والكفاءات اعتصامًا مفتوحًا منذ الخميس 22 يناير 2026، مع وقفات احتجاجية أمام مقر المؤسسة، احتجاجًا على طرد 34 حارسًا قديمًا واستبدالهم بعناصر جديدة.

أكد العمال أن الإدارة تجاوزت القانون واستهدفت الخبرة المهنية للعاملين، الذين تجاوزت سنوات عملهم ثلاث سنوات، في خطوة تهدد استقرار أسرهم. ونُفّذ الطرد يوم 15 يناير 2026 قبل انتهاء العقد السابق بيوم واحد، ما اضطر ممثل الشركة القديمة لضمان استمرار تأمين المؤسسة مؤقتًا.

وشدد الحراس على أن الاعتصام والوقفات يشكلان وسيلة الدفاع عن كرامتهم وحقوقهم، وأن الوحدة الصفية والنضال الجماعي هما الضمانة الأساسية للحفاظ على مكتسباتهم، مستعدين لتصعيد خطواتهم الاحتجاجية حتى تحقيق العدالة.

تطوان: اعتصام عمال المطرح المراقب يكشف فشل نموذج التدبير المفوض

منذ 20 يناير 2026، يخوض عمال المطرح المراقب بتطوان اعتصامًا مفتوحًا بعد فشل التفاوض واستمرار سياسة الهروب إلى الأمام، ما أدى إلى تراكم النفايات وانتشار الروائح الكريهة في بعض أحياء تطوان ومرتيل.

أوضح العمال أن سياسة التدبير النيوليبرالي للمرافق العمومية، القائمة على الصفقات وتقليص التكاليف على حساب حقوق الشغيلة، أدت إلى إخلال الشركة المفوض لها بالتزاماتها، بما في ذلك تأخير الأجور وعدم تسوية الملف المطلبي، رغم الملايين المرصودة من المال العام.

وأكد العمال رفضهم تحميلهم ذريعة «الإكراهات المالية» أو أعطاب المرحلة الانتقالية، مشددين على أن حقهم في الأجر والكرامة فوق كل اعتبار، وأن المطالب يجب أن تُستجاب بشكل فعلي لا بالوعود أو التسويف. وأدى الاتفاق الجديد إلى استئناف العمل يوم 21 يناير 2026 مع تعبئة لجمع النفايات، في وقت أكد العمال أن فشل نموذج التدبير المفوض يربط الخدمات العامة بمنطق الربح على حساب الحقوق الاجتماعية.

طنجة: إضراب واحتجاجات عمال مصنع كوري لإنتاج عجلات الألمنيوم

أوقف عمال مصنع Hands 8 بالمنطقة الصناعية الشرافات الإنتاج منذ 12 يناير 2026 احتجاجًا على ما اعتبروه مؤشرات مقلقة لإفراغ المصنع من معداته ونقل المواد الأساسية دون أي توضيح رسمي لمستقبلهم المهني وحقوقهم.

شهد المصنع خروج شاحنات محمّلة بقوالب عجلات وآليات الإنتاج، بالإضافة إلى الألمنيوم السائل المستخدم في العملية الإنتاجية، ما زاد مخاوف العمال من توقف مفاجئ للنشاط دون ضمان حقوقهم.

نظم العمال وقفات احتجاجية داخل المصنع وأمام بوابته، ورفضوا القيام بأي مهام ثانوية مثل تنظيف المعدات، مؤكدين أن أي تلاعب بحقوقهم لن يمر دون مقاومة. وواجه بعض العمال تسريحات خاصة بأصحاب عقود أنابيك والعقود محددة المدة، ما يُعد تمهيدًا لتصفية أوسع للمصنع.

ونظرًا لغياب تمثيلية نقابية داخل المصنع، اضطر العمال لتشكيل لجان مراقبة مؤقتة والتواصل مع منظمات المجتمع المدني لمساندتهم وحماية حقوقهم، مؤكّدين أن الوحدة ويقظة العمال هما السبيل لمواجهة أي محاولة استغلال أو تلاعب.

آسفي: إضراب عمال شركة جبال واحتجاج بحارة الصيد الساحلي

أعلن المكتب النقابي لعمال وكالة آسفي إضرابًا مفتوحًا منذ 16 يناير 2026 احتجاجًا على الاقتطاعات في الأجور ونظام منحة البيع الجديد، مطالبين بصرف الحقوق كاملة ووقف كافة أشكال التهديد والترهيب.

كما خرج بحارة الصيد الساحلي صنف السردين يوم 5 يناير 2026 احتجاجًا على الإغلاق القسري للمصيدة وفترة الراحة البيولوجية دون أي تعويض، معتبرين أن القرار يهدد استقرارهم الاجتماعي والمعيشي. وطالب البحارة الدولة بتخصيص جزء من عائدات اتفاقيات الصيد لدعمهم خلال فترات الراحة، بدل تحميلهم العبء وحدهم.

المحمدية: نضال عمال وعاملات فندق «أفانتي» ضد الطرد الجماعي

واصل عمال وعاملات الفندق، المنظمين تحت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، اعتصاماتهم اليومية بعد طرد 38 موظفًا من أصل 55 بعد استيلاء الإدارة الجديدة على الفندق. وصف العمال الطرد بأنه تشريد جماعي مخطط له، يستهدف تقليص الأجور واستغلال الباقين، مطالبين بإلغاء جميع قرارات الطرد وإعادة المطرودين فورًا، واحترام حقوقهم القانونية والاجتماعية، مع استمرار التعبئة النقابية لدعم نضالهم ضد هجوم رأس المال على الطبقة العاملة.

أكادير: وقفات احتجاجية للعمال العرضيين ضد التملص من الحقوق

خاض عمال العرضيين بجماعة أكادير، يوم السبت 27 ديسمبر 2025، وقفة احتجاجية أمام المستودع البلدي، احتجاجًا على تماطل المجلس في تنفيذ مطالبهم المتعلقة بالأجور، التعويضات، التغطية الصحية، والعطل السنوية. وأكد العمال أن استمرار التماطل يمثل استغلالًا صارخًا للطبقة العاملة، مطالبين بإلغاء الاقتطاعات المجحفة وتسوية وضعيتهم لدى الصندوق الوطني للتقاعد، وصرف الأجور في ظروف تحفظ كرامتهم.

غلوفو: توقف مؤقت عن العمل احتجاجًا على ظروف الاستغلال

أعلن مكتب عمال التوصيل بشركة جلوفو توقفًا مؤقتًا عن العمل يومي 4 و5 يناير 2026، احتجاجًا على الأجور الهزيلة وظروف العمل القاسية، مع استمرار تجاهل الإدارة لمطالب العمال المشروعة. وأكد العمال أن الوحدة والتنظيم النقابي هما السبيل لمواجهة سياسات الإدارة القائمة على الاستغلال والوعود الكاذبة، مطالبين بأجور عادلة وضمانات صحية واجتماعية أسا

مستجدات نضال بني تجيت: حوار مع المناضل عبد الصادق بنعزوزي

شظف العيش، وألوان المعاناة الناتجة عن القهر الطبقي، وهذر كرامة البشر الكادح، هو المشترك اليومي لملايين المغاربة، نتيجة الطابع الرأسمالي الاستبدادي للنظام. التشهير بهذا الواقع المرير أولى الواجبات ضمن مهمة تنظيم الكادحين من اجل النضال بما هو السبيل الوحيد لتحسين الوضع، و انماء القدرة العمالية و الشعبية على فرض بديل اجمالي ، تحرري.بديل الحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية، أي مجتمع المساواة و انتفاء كل صنوف الاضطهاد، المجتمع الاشتراكي.

لكشف أوجه القهر في إحدى المناطق المهملة، قابلت جريدة المناضل-ة الرفيق عبد الصادق بنعزوزي لتناول الوضع في بني تجيت.

1* مرَّ ما يقارب العام على نضال منجمي بني تجيت. هل يمكن أن تحدثنا بإيجاز عن وضع القطاع وشغيلته بعد ذلك النضال البطولي؟.

ما تزال أوضاع القطاع المنجمي مضطربة ببلدة بني تجيت، وما يزال العمال يحتلون منجم المستثمر الذي استحوذ على مناجمهم التقليدية و يشتغلون فيه. ما استجد في الأمر هو يأس المستثمر من فكرة استعادة المنجم لذلك اختار طريقة أخرى حوّل فيها العمال المنجميين إلى خادمين له بطريقة غير مباشرة، إذ قام بتكليف بعض أعوانه بشراء المعادن المستخرَجة من المنجم بعين المكان و بنصف ثمنها! هكذا أصبح المنجميون يستخرجون المعادن و يشتريها رب المنجم السابق بنصف ثمنها، وفي بعض الأحيان يدخل على الخط تاجر آخر من خارج هذه اللعبة التي يلعبها رب المنجم الذي يضطر حينها للأساليب القديمة ويستنجد بالسلطات التي تتدخل في الحين وتقوم باعتقال التاجر الدخيل ومصادرة سلعته وسيلة نقله ؟

إذن، احتلال المنجم مستمر والعمل فيه مستمر أيضا، لكن وفقا لقوالب يضعها رب المنجم وتصمت عنها السلطات، وإذا ما جرى خرق هذه القوالب تبدأ الاعتقالات و المصادرات لصالح المستثمر.

2* في نوفمبر 2025 اهتزت المنطقة لوفاة فضيلة العمراني بعد تعرضها للضرب، وعرفت المنطقة احتجاجات من أجل العدالة لفضيلة؟ هل لك أن تحدثنا عن حيثيات القضية والنضالات ومآلاتها؟ ودور الهيئات السياسية والحقوقية؟

فعلا، شهدت منطقة أمباج في الصيف الماضي جريمة بشعة تمثلت في قتل السيدة فضيلة عمراني (وهي شابة وأم لفتاة كانت تبلغ وقتئذ 6 أشهر من عمرها)، والاحتفاظ بجثتها لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام، كما جرى الاتفاق من طرف المتورطين بالجريمة على نسج وترويج رواية كاذبة لإخفاء الحقيقة. كذلك عرفت القضية مسارا غريبا تمثل في محاولة واضحة للتستر على القتلة بذريعة ما بات يطلق عليه في شرق المغرب «فضيحة المنشار المعطوب»، إذ امتنعت مصلحة الطب الشرعي عن تقديم نتائج تشريح واضحة مدعية أن التشريح لم يكتمل بسبب عطب في المنشار!!! و بالموازاة مع ذلك تم إطلاق سراح المتهمين–باستثناء واحدة- حتى قبل أن تنطق المحكمة بحكمها...

كل تلك الأحداث وغيرها جعلت العائلة تعيش محنة الإحساس بالظلم إلى جانب وجع الفراق الغادر، فاختارت الاحتجاج والنضال لرفع التغييب عن قضية ابنتها الراحلة ولفضح الفاسدين الذين ارتشوا ملء بطونهم ليتستروا على مرتكبي الجريمة النكراء... و جسدت العائلة في هذا الصدد أشكالا نضالية مختلفة وطويلة النفس رغم الظروف القاسية و غير الملائمة.

لم تقم الإطارات و الجمعيات الحقوقية بأي خطوة تذكر سوى الصمت والتصفيق غير المباشر للفساد و الإجرام، أما احتجاجات العائلة فقد تم تعليقها بفعل عدة ظروف حتى تنطق المحكمة حكمها النهائي يوم 07 يناير الجاري.

3* تشهد تاليسنت/ إقليم فجيج نضالا حراس أمن المستشفى؟ ما وضع هؤلاء الحراس؟ وما أسباب الاعتصام؟

يخوض حراس الأمن اعتصاما مفتوحا بمستشفى القرب بتالسينت احتجاجا على الطرد من العمل، وذلك بعد قرار وزارة الصحة تجديد طاقمها وتشغيل حراس حائزين على شهادة مدرسية لا تقل عن مستوى السابعة إعدادي، وهو الشرط الذي لم يتوفر في هؤلاء الحراس المعتصمين الذي قضوا سنوات من العمل في المستشفى السابق، منهم من اشتغل لمدة 17 سنة ليجد نفسه في الشارع بين عشية وضحاها بسبب السياسات الفاشلة التي لا يعنيها مصير أبناء الشعب.

4* شهدت أيضا تالسينت معركة عاملات الطبخ بمستشفى القرب بتالسنت؟ ما أسباب تلك المعركة؟ وما كانت نتائجها؟

بنفس المستشفى خاضت عاملات الطبخ معركة الاعتصام والمبيت الليلي والتي بلغت عشرين يوما، دفاعا عن حقوقهن العادلة؛ إذ أن المشغل قام بتشغيلهن بدون عقود وبأجور زهيدة جدا ودون تحديد ساعات العمل ودون الاستفادة من العطل الرسمية... انتهت هذه المعركة بتدخل السلطة المحلية التي حاورت الطرفين وجرى الاتفاق على إنجاز عقود عمل تحدد بموجبها ساعات العمل والأجور وبقية المطالب التي رفعتها العاملات.

5* عرفت بلدة أمباج مأساة وفاة تلميذة وسائق الحافلة واصابات في صفوف التلاميذ- ات بسبب حادثة سير. ما حيثيات الحادثة؟ وكيف جرى التعامل معها؟

بفعل الإهمال القاتل والتدبير العشوائي لقطاع النقل المدرسي حصلت مأساة حقيقية لتلاميذ بلدة أمباج/جماعة بوعنان إقليم فجيج، بعد انقلاب حافلة مهترئة للنقل المدرسي خلفت استشهاد تلميذة والسائق ونقل 30 حالة أخرى نحو المستشفيات أغلبيتها كانت إصاباتها خطيرة... والسبب هو أن المسؤول عن تسيير حافلات النقل المدرسي بجماعة بوعنان قام بمنح سيارة النقل المدرسي المخصصة لنقل تلاميذ بلدة أمباج لمنظمي مهرجان الواحات لاستعمالها في نقل الفرق الفلكلورية للمشاركة في المهرجان، بينما منحت الحافلة المهترئة للتلاميذ... لحدود الساعة لم نر أي إجراء تم اتخاذه للتحقيق في الحادثة أو محاسبة من حرم التلاميذ من حافلتهم والزج بهم في أحضان الموت

جيل زيد والبطالة: كيف ينهك الانتظار المفرط حياة الشباب؟

جيل زيد في المغرب يعيش أزمة مزدوجة: لا يجد الشباب مناصب شغلٍ، وفي الوقت نفسه يُسلب منهم الزمن الذي يحتاجونه لتعليمهم، لتطوير مهاراتهم، ولتخطيط مستقبلهم. ساعات طويلة تُقضى في التنقّل والانتظار، وقلة الفرص تجعل البحث عن عمل عملية مستنزفة جسديًا ونفسيًا، بينما تُحمّل الدولة الشاب/ة المسؤولية عن فشل وضع لم يختره/ تختره. هذه ليست مجرد معاناة شخصية، بل أداة لإدامة الإقصاء الطبقي والسيطرة الاقتصادية والاجتماعية.

بقلم أكوليز

لا يُقاس الفقر فقط بما ينقص الدخل، بل بما يُسلب من الزمن. فالوقت، خلافًا لما يُقدَّم بوصفه معطًى كونيًا متساويًا، هو مورد اجتماعي يخضع لتوزيع غير عادل، ويُستخدم كآلية هادئة لإعادة إنتاج التفاوتات الطبقية. في حياة الشاب الفقير، يكون الزمن عبئًا يوميًا، واستنزافًا مستمرًا، وشكلًا من أشكال العنف البنيوي الذي نادرًا ما يُدرج في النقاش.

يبدأ هذا العنف منذ الصباح الباكر. يستيقظ الشاب الفقير قبل غيره، لا بدافع الانضباط أو الطموح، بل لأن شروط العيش تفرض عليه ذلك. يقضي ساعات طويلة في وسائل نقل عمومية بطيئة ومكتظة ومهترئة، تنقّل يومي بين هوامش المدن ومراكزها، انتظار لا ينتهي أمام الإدارات العمومية، وتأجيل دائم للمواعيد. هذا الزمن المهدور لا يظهر في مؤشرات الأداء ولا في خطابات "النجاعة"، لكنه يشكّل جزءًا مركزيًا من تجربة الشباب.

البطالة: قلق وأمراض وانتظار

تشير الأرقام إلى حجم الظاهرة: في المغرب، بلغ معدل البطالة لدى الشباب بين 15 و24 سنة نحو 38.4٪ في الربع الثالث من 2025، ويصل عدد الشباب الذين لا يشتغلون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين مهني إلى حوالي 1.5 مليون شخص . هذه الكتلة الواسعة لا تعاني فقط من غياب الدخل، بل من زمن معلّق ضائع بين البحث والانتظار وانسداد الأفق، زمن لا يُستثمر ولا يُعوَّض. الدراسات الوطنية تشير إلى أن البحث المطوّل عن العمل يتحول إلى ضغط نفسي مستمر: سبعة من كل عشرة عاطلين يعانون من الملل، ونحو 74٪ منهم يعانون أعراض اكتئابية نتيجة اليأس والقلق المستمر. وبحسب دراسة شملت خريجي الجامعات المغاربة، فإن الضغوط المرتبطة بالبحث عن العمل تؤدي إلى تراجع القدرة على التخطيط للمستقبل، وانخفاض تقدير الذات، وعزلة اجتماعية متزايدة . يرتبط هذا الاستنزاف الزمني بالاختيارات الاقتصادية والسياسات العمومية. كل تدهور في النقل العام، كل تقليص في ميزانيات الصحة والتعليم، وكل تحويل للخدمات إلى سلع يزيد ساعات الضياع. الزمن يتحول إلى أداة فرز طبقي دقيقة: من يملك الموارد يشتري السرعة ويختصر الوقت، أما الشاب الفقير فيُحكم عليه بالبطء، ويقضي ساعات إضافية في التنقل والإجراءات الإدارية، دون أي سياسات تحمي حقه في الوقت. هذا البطء المفروض ليس تفصيلًا، بل شرط بنيوي لإعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية.

الصبر المفروض: أداة الإخضاع

ولا يكتمل هذا العنف دون الخطاب الذي يرافقه. يُطلب من الشاب الفقير أن يصبر. الصبر هنا لا يُقدَّم كقيمة إنسانية، بل كأيديولوجيا تُستخدم لتطبيع الانتظار ونزع الشرعية عن الغضب. تمرّ السنوات، ويُحمَّل الفرد مسؤولية وضع لم يختره: لم يُحسن تدبير وقته، لم يكن مرنًا بما يكفي. يتحول الزمن المسروق إلى فشل أخلاقي شخصي، بينما تُخفى البنية التي تنتجه.

بهذا المعنى، لا تُسرق الساعات فقط، بل يُنتَج فائض آخر غير مرئي: فائض انتظار وخضوع. فالرأسمالية لا تستخرج فقط فائض القيمة من العمل المأجور، بل تنظّم زمن البطالة والهشاشة باعتباره مجالًا للضبط الاجتماعي، حيث يُعاد تشكيل الأجساد والعقول على القبول الدائم وعدم الاستقرار.

ورغم طابعه الجماعي، يُعاش هذا الزمن غالبًا في عزلة. تُقدَّم المعاناة اليومية على أنها تجربة فردية، بينما هي في جوهرها ظلم مشترك. يشترك الشاب العاطل والعامل الهش والطالب، وساكن الهامش الحضري في التجربة نفسها. إعادة تسييس هذا الزمن تعني كسر هذا الوهم الفرداني، وتحويل الانتظار من حالة صامتة إلى وعي جماعي.

كما أن إنهاك الزمن ليس بريئًا سياسيًا. فالشاب الذي يقضي ساعات في التنقّل والانتظار والذي يستنزفه القلق اليومي، يُحرَم عمليًا من الوقت الضروري للنقاش، للتنظيم، ولتخيل بدائل جماعية. سرقة الزمن هنا تعني أيضًا سرقة القدرة على الفعل، عبر إغراق الحياة اليومية في تعب دائم يمنع تشكّل مقاومة منظمة.

من ثم، لا يمكن اختزال النقاش حول الشباب في أرقام التشغيل وحدها. فالدفاع عنهم يمر أيضًا عبر استعادة الزمن المسروق: زمن التنقّل، زمن الانتظار، وزمن الحياة اليومية. لأن من يُجرَّد من السيطرة على وقته، يُجرَّد تدريجيًا من قدرته على تخيّل مستقبله. والسؤال الجوهري لا يتعلق بفشل الأفراد، بل بمن يملك سلطة الزمن، وكيف تُمارَس هذه السلطة يوميًا ضد الفئات الأكثر هشاشة.

من أجل تعويض عن البطالة

ليست البطالة لدى الشباب مجرد غياب للشغل، بل آلية لسلب الوقت والحياة نفسه. ساعات الانتظار الطويلة والمجهود الضائع تجعل من البحث عن عمل مهمة مستحيلة، وتضعف قدرة الشباب على تطوير المهارات أو المشاركة الفعلية في المجتمع. وهنا، يكتسي التعويض عن البطالة أهمية حاسمة، لأنه يخفف من حدة الهشاشة ويمنح حدًا أدنى من الاستقرار. بدون هذا التعويض، يُترك الشباب لتحمل تبعات اختلالات اقتصادية هي في جوهرها خارج سيطرتهم، ويستمر الزمن في أن يكون وسيلة لإفقارهم.

يوم دراسي حول التعليم بمجلس المستشارين: حوار مع المناضلة صفية كجي

نظمت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، يوم دراسيا حول «مشروع قانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي ومسألة الدفاع عن مجانية وجودة المدرسة العمومية». لإلقاء الضوء على دواعي عقده وخلاصاته، أجرت جريدة المناضل- ة حوارا مع المناضلة صفية كجي. هذا نصه:

1* عقدت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل داخل مجلس المستشارين يوما دراسيا حول مشروع القانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي ومسألة الدفاع عن مجانية وجودة المدرسة العمومية». ما سياق ودواعي ذلك؟

صفية: يندرج تنظيم هذا اليوم الدراسي من طرف النقابة الوطنية للتعليم ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، تحت عنوان: من أجل قانون للتعليم المدرسي العمومي يضمن الجودة والمجانية للجميع، وذلك للوقوف على مضامين ومقتضيات مشروع القانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي، المساهمة في النقاش العمومي بخصوص المشروع، والدفاع عن المدرسة العمومية والمجانية والكشف عن ظواهر وبواطن هذا المشروع، وكذا لتخوفها من المساس بمدأ مجانية التعليم وفتح المجال للخوصصة أمام تراجع جودة المدرسة العمومية

2* ما هي الأطراف المشاركة في اليوم الدراسي؟ وهل كانت هناك مشاركة لمستشاري النقابات الأخرى داخل مجلس المستشارين؟

صفية:شارك في اليوم الدراسي المنظم يومه الاثنين 5 يناير 2026 بمجلس المستشارين كل من: النقابة الوطنية للتعليم و مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين والمكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ورئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في مجلس المستشارين وممثلين عن وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة.

3* ما هي محاور النقاش التي تناولها اليوم الدراسي؟

صفية: تناول اليوم الدراسي مجموعة من المحاول أهمها :

-كلمة رئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين ؛

- كلمة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين من خلال مداخلتها المعدة لتقديمها أمام أنظار وزير التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة أثناء مناقشة مشروع القانون؛

- كلمة المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛

- عرض ممثل الوزارة حول مضامين مشروع القانون 21-59؛

- عرض موقف النقابة الوطنية للتعليم من مشروع القانون.

4* ما هي خلاصات وتوصيات اليوم الدراسي؟

صفية: بعد تقديم العروض، فُتح نقاش مستفيض من طرف مناضلي ومناضلات النقابة الوطنية للتعليم ومجموع الحضور حول ما جرى تقديمه، ويتمثل موقف النقابة الوطنية للتعليم من مشرع القانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي، في كونه موقفا مسؤولا، حذرا ومنفتحا في الآن نفسه يستند إلى تجربة ميدانية طويلة، وإلى تراكم نقابي يعتبر المدرسة العمومية رهانا مجتمعيا لا مجال للتفريط فيه، كما جرى التأكيد على أن الإشكال لا يكمن فقط في غياب القوانين بل في طبيعة الاختيارات التي تؤطرها وفي مدى توفر الإرادة السياسية الكفيلة بتحويلها إلى أثر داخل الأقسام والمؤسسات التعليمية. وخلص اللقاء إلى رفع مجموعة من التوصيات يتمثل مجملها في :

- التعليم المدرسي مسؤولية الدولة والضامن الفعلي للحق في التعليم والمتحمّل الأول لمسؤولية تمويله وضمان إنصاف؛

- منح المدرسة العمومية مكانة مركزية واضحة مقرونة بضمانات مادية وبشرية؛

- ضمان شروط استمرار التعلم وجودة التعلمات والإنصاف في التوزيع والمجانية باعتبارها مبدأ مؤسِّسا؛

- ضمان الاستقرار المهني لنساء ورجال التعليم وتحسين شروط العمل؛

- الإنصات لمواقف الفاعلين الاجتماعيين وفي مقدمتهم النقابات التعليمية، واستحضار البعد الإجتماعي والإنساني للتشريع إلى جانب البعد التنظيمي

والقانوني؛

- تحمَّل الدولة مسؤوليتها الكاملة في توفير العرض العمومي الكافي والقريب والمجاني وأن تضمن البنيات التحتية والموارد البشرية والنقل المدرسي والدعم الاجتماعي خاصة في الوسط القروي والمناطق الهشة؛

- دمج التعليم الاولي في التعليم الابتدائي وتوحيد المعايير وضمان تكوين حقيقي للمربيات والمربين يحميهم من الهشاشة عبر إدماجهم في الوظيفة العمومية؛

- ربط الجسور بين التعليم العام والتعليم المهني لإنقاذ المتعلم من الانقطاع، لا جسورا تبرر الإقصاء أو تضفي عليه طابعا مؤسساتيا؛

- ارساء آليات التتبع والتقييم لتشخيص أسباب التعثر؛

- رفض تحول الشراكات إلى مدخل لتقليص دور الدولة أو لتفويت وظائفها الأساسية أو لتكريس تفاوتات مجالية؛

- تنظيم القطاع الخاص لحماية المتعلم والأسر وضمان الجودة، وعدم تقديمه كبديل موضوعي عن المدرسة العمومية؛

- التأكيد على أن التعليم الإلزامي التزامٌ حقوقي وأخلاقي، والدولة ملزَمة بتوفير الموارد البشرية المتخصصة والبنيات الملائمة؛

وفي الأخير عبرت النقابة الوطنية للتعليم عن كون إصلاح التعليم لا يمكن أن يكون إصلاحا قانونيا فقط، بل هو إصلاح مجتمعي شامل يتطلب وضوح الرؤية وثبات الاختيارات، واحترام الحق في التعليم وحماية المدرسة العمومية والاعتراف بالدور المحوري لنساء ورجال التعليم.

ملحق

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين

أرضية اليوم الدراسي حول موضوع: «مشروع قانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي ومسألة الدفاع عن مجانية وجودة المدرسة العمومية»

هناك حقيقة اليوم، لم تعد موضوع جِدال أو إنكار، يتعلق الأمر بالأهمية التي يكتسيها موضوع التعليم في حياة الأمم وحضاراتها. ولئَ زمنُ خطاب تبخيس هذه القيمة المتمعية المرتبطة بالسياسة والاقتصاد والثقافة. برهنت التجارب التاريخية على أن النَّقلات النوعية التي عرفتها المجتمعات، والقطائع التي أحدثتها مع التخلف والتأخر التاريخي، يرجع الفضل فيها إلى الاهتمام بموضوع التعليم، والاستثمار فيه، والاقتناع بأنه بوابة التقدم والتنمية، وبذلك حققت هذه المجتمعات نهضتها، واحتلت المكانة الريادية في اقتصادات العالم. بيدَ أن التحولات العالمية، وموازين القوى التي اختلت لصالح الرأسمال، في ظل عولمة متوحشة، وتوجه نيوليبرالي يروم اكتساح الأسواق وعولمتها، للتحكم والهيمنة عليها، أعاد صياغة الاستراتيجيات، وبناء أنساق جديدة قائمة على المنطق التجاري كمنطق للربح يستبعد القيم والثقافة القائمة على محورية الإنسان. ولتحقيق هذه الفعالية، من وجهة نظر هذا المنطق، يتعين تدمير البيئة، وتدمير الإنسان، وتدمير حقوقه ومكتسباته، وتدمير كل ما راكمته الإنسانية. في هذا السياق، ضغط الرأسمال على الدول والحكومات، لتقديم التحفيزات الضريبية، ومراجعة التشريعات ومراجعة الضمان الاجتماعي والصحي، لفتح الباب لخوصصة الخدمات العمومية، وإضفاء الطابع التجاري عليها، وضمنها التعليم (يمكن الرجوع هنا إلى كتاب: «فخ العولمة»، سلسلة عالم المعرفة، 2003، ص 10). ورغم أن هذا التوجه الليبرالي الجديد كان من تداعياتها تعميق التفاوتات الاجتماعية والمجالية واتساع دائرة البطالة والفقر... فإن الرأسمال مستمر في هذه البربرية الجديدة. وقليل من الدول والحكومات التي تمكنت من الصمود، ما عرَّضها لمختلف الضغوط والعقوبات. ولقد كان للحركة النقابية العالمية دورا رياديا في هذه المواجهة والمقاومة. انطلاقا من ذلك، يمكن القول إن موضوع التعليم ظل موضوعا للتجاذبات السياسية والأيديولوجية منذ الاستقلال المعطوب، وهو تعبير عن صراع يعكس في جوهره الجواب المقدَّم لسؤال: أي مشروع مجتمعي نريد؟ وهو السؤال الذي حكم منطلقات وخلفيات كل «مخطَّطات الإصلاح التي كان مآلها الإخفاقات المتتالية، وظلت المدرسة العمومية تشكو من الأعطاب البنيوية. هذا الفشل تشهد عليه التقارير الوطنية (المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي...)، والتقارير الدولية (TIMS-PIRLS).

نعتقد في النقابة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن الموقف الرسمي تجاه موضوع التعليم، ظل يتأرجح بين الرفض وتهميش القطاع باعتباره غير منتِج ومكلِّف، وبين تبني خطاب «الإصلاح» بدون مدلول وتكمن مأساويته في المفارقة بين الخطاب والممارسة. وفي الحالتين، فالأمر لا يخرج عن الخضوع لإملاءات التوجهات النيوليبرالية والمؤسسات المالية الناطقة باسمها. وتظل خلاصتنا كلما وضعنا أمامنا نصا يخص التعليم، يتأكد غياب الإرادة السياسية في الإصلاح بل عدم الاقتناع بجدوى الإصلاح، لأن إصلاح التعليم هو جزء من الإصلاح الشامل، ولكي يتخذ مدلوله الواقعي والتاريخي، بتعبير الراحل محمد عابد الجابري، ينبغي أن يكون طوحه مواجهة الإمبريالية/ الرأسمال، ووضع حد للاستبداد (كتاب: «في نقد الحاجة إلى الإصلاح، ص 234).

في هذا السياق يندرج تنظيم هذا اليوم الدراسي حول مشروع قانون 59.21 المتعلق بالتعليم المدرسي، للوقوف على مضامينه ومقتضياته، عبر تفكيكه كنص، والكشف عن ظواهره وبواطنه طارحين الأسئلة التالية: - ما موقع التعليم العمومي في هذا المشروع؟ - أي تعليم عمومي يؤسس له هذا المشروع؟ - ما هي تداعيات هذا المشروع على الحق في التعليم كحق إنساني؟ وعلى المجانية؟ وعلى العدالة التربوية؟ وعلى الإنصاف وتكافؤ الفرص؟ ما هي رهانات هذا المشروع وخلفياته ومنطلقاته؟ أي مجتمع يؤسس له هذا المشروع؟ أي دور لهذا المشروع في الإصلاح والنهوض بالمدرسة العمومية في ظل التحولات الكونية؟

كتاب : عندما كان لسان يسمى فرناندو (حلقة 7)

حياة مناضل أممي مغربي في حرب الغوار السلفادورية، ووفاته:

الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى

بقلم : لوسيل دوما

على امتداد سنوات 1980، توجه العديد من الشباب الثوريين/ت، من مختلف البلدان، إلى السلفادور لدعم نضال شعب هذا البلد ضد أوليغارشية شرسة مدعومة من الإمبريالية الأمريكية.

انضم العديد منهم/ن إلى صفوف جبهة فارابوندومارتي للتحرير الوطني (FMLN) في حربها الغوارية، بينما دعم آخرون السكان، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. كان هؤلاء الأمميون يأتون بشكل أساسي من أمريكا الجنوبية وأوروبا. ولكن ماذا كان يفعل بينهم لسان الدين بوخبزة، المعروف باسم فرناندو في منظمة حرب الغوار، والذي كان بالتأكيد الأفريقي الوحيد والعربي الوحيد في صفوف الجبهة؟ كيف قررهذا الطبيب المغربي الشاب السفر إلى السلفادوروالانضمام إلى صفوف مقاتلي حرب الغوار؟ ما هي الذكريات التي احتفظ بها رفاقه في النضال؟ في أي ظروف لقي حتفه؟

يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة، وأن ينقذ من النسيان تجربة خاصة من تجارب النضال الأممي الثوري، خاضها مناضل مغربي لم يتردد في عبور المحيط الأطلسي ليضيف حصاته الصغيرة إلى التاريخ البطولي للشعب السلفادوري.

قضت المؤلفة، لوسيل دوماس، أكثر من 45 عامًا من حياتها في المغرب. شاركت في نشر العديد من المؤلفات الجماعية ونشرت العديد من المقالات حول حياة البلد الاقتصادية والاجتماعيةالحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى PRTC

كان الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى، الحزب الذي انضم إليه فرناندو عند وصوله إلى السلفادور، قد نشأ هو ذاته عن منظمة الشغيلة الثورية ORT، التي اختارت في النهاية، بعد أن حاولت، بين العامين 1971 و1973، الاندماج مع مجموعة ثورية صغيرة أخرى ستشكل الجيش الشعبي الثوريERP، الاستقلال بذاتها. لم تكن تشاطر النواة المؤسسة للجيش الشعبي الثوري نزعتها العسكرية، البادية في الاسم الذي أطلقت على نفسها. كان الجيش الشعبي الثوري يعتبر ، «الكفاح المسلح أحد سبل الدفع بالنضال السياسي»[52].

كان الجيش الشعبي الثوري يروم توحيد نضال شغيلة أمريكا الوسطى وشعوبها ضد العدو المشترك المتمثل في الإمبريالية الأمريكية، وضد الأوليغارشيات المتشابهة جدًا، وهي استراتيجية أممية سرعان ما اصطدمت بالوتيرة المتمايزة التي اتخذتها النضالات في كل بلد من بلدان شبه القارة، ما شكل عائقاً أمام انخراط المنظمة في الكفاح المسلح، لأن الظروف في السلفادور كانت أكثر نضجاً لذلك من كوستاريكا أو هندوراس على سبيل المثال، بينما كان الكفاح المسلح في نيكاراغوا جاريا بالفعل.

كان المحور الأساسي الآخر للجيش الشعبي الثوري العملَ على تشكيل حزب سياسي قادر على توجيه عمل سياسي وكذا عسكري، وتنظيم حركة شعبية جماهيرية[53]. كانت المنظمة تولي أهمية كبيرة لتكوين كوادرها ومناضليها بشكل مكثف. يشرح فرانسيسكو جوفيل بقول:

لقد طورت المنظمة عملاً مكثفاً في مجال التثقيف السياسي الثوري بين الطلاب والشغيلة والفلاحين. [...]

كنا نولي أهمية كبيرة لدراسة النصوص والمؤلفين الكلاسيكيين في مجال السياسة، ولكن ليس فقط كلاسيكيات الماركسية. لم نكن نولي أهمية كبيرة للكتب المدرسية السوفيتية. [...] كانت كتب غرامشي والتروتسكيين تتيح لنا رؤية مختلفة إلى حد ما عن رؤية الحزب الشيوعي، القائمة على الجمود العقائدي ودراسة الكتب المدرسية بشكل مكثف. [54]

كما أتاح هذا التكوين المتين الذي تلقّاه المناضلون انخراط الجميع في عمل الحزب، الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى، الذي سيتم تنظيمه، اعتبارًا من مؤتمره الأول في عام 1976، وفقًا للمبادئ الماركسية اللينينية [55]، مع تنوع اجتماعي كبير ودمج أشخاص من قطاعات مختلفة في أجهزته القيادية.

إذا كانت الهيئة تتألف من سبعة أشخاص، يمكن أن يأتي أربعة منهم من الريف، ويمكن أن يكون الثلاثة الآخرون عاملاً ومعلماً وطالباً. وهذا أتاح للفلاح الاتصال بالقطاعات الأخرى والقطاعات الأخرى بالفلاحين[56]، يتابع فرانسيسكو جوفيل.

في العام 1975، أنشأت منظمة الشغيلة الثوريةORT منظمةً جماهيرية مرتبطة بها، وهي الرابطة من أجل التحرير (LL)، وهي منظمة غير قانونية، لأن الظروف في ذلك الوقت لم تسمح بخيار آخر، ولكنها كانت منظمة مفتوحة وواسعة. جميع المنظمات التي شكلت لاحقًا جبهة فارابندو مارتي للتحرير الوطني(FMLN) أنشأت في تلك السنوات منظمات جماهيرية، عامة أو قطاعية، كانت في الغالب مرتبطة بها بشكل مباشرةً.

"أتاح هذا النوع من العمل المنهجي والمكثف من التنظيم السري وشبه السري [...] إعطاء دفعة قوية لحركة اجتماعية واسعة من الجماهير المنظمة" [57]، كما يوضح ميغيل أنخيل ألفارادو، أحد المناضلين الأوائل، الذي كان مسؤولاً عن مدرسة الكوادر السياسية والعسكرية في سان ميغيل، حيث تعرف على فرناندو، وقيادة الجبهة شبه المركزية، أي في وسط البلد.

كان الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى PRTC نفسه قد تأسس في يناير 1976، بعد مؤتمر دام عدة أسابيع بين ديسمبر 1975 ويناير 1976 في كوستاريكا. أصبح مناضل سلفادوريٌ أمينه العام، وهو فابيو كاستيلو فيغيروا، الرئيس السابق لجامعة سان سلفادور. ثم قام الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى بعمل جماهيري مكثف: أصبحت الرابطة من أجل التحرير منظمة طلابية، بينما أنشأت لجان شغيلة قاعدية (CBO) وألوية العمال الزراعيين (BTC) والألوية الثورية لتلاميذ المدارس الثانوية (BRES) التي كانت تنسق داخل حركة التحرير الشعبية MLP.

وقد أتاح المؤتمر الثاني، المنعقد في العام 1979 في تيغوسيغالبا (هندوراس)، تصحيح الوجهة، بمنح استقلالية في اتخاذ القرار لكل منظمة وطنية من المنظمات التي يتألف منها الحزب، وقرر إنشاء مؤتمر الأحزاب الثورية في أمريكا الوسطى، المكلف بتنسيق الجهود المشتركة [58].

منذ ذلك الحين، تمكن الحزب الثوري لشغيلة أمريكا الوسطى من التضامن بشكل ملموس مع نضال الساندينيين في نيكاراغوا، وتطوير النضال المسلح في السلفادور، والبدء في البحث النشط عن التمويل [59]، مع بعض التأخر مقارنة بالمنظمات السياسية والعسكرية السلفادورية الأخرى.

كان هندوراسي، رفيق تشي السابق في بوليفيا، خوسيه ماريا رييس ماتا، هو الأمين العام الثاني للحركة. تم تعيين فرانسيسكو جوفيل أمينًا عامًا لمنطقة السلفادور، في المؤتمر الثالث الذي عُقد في منطقة غوازابا، في خضم الحرب، عام 1983.

لذا، هذا الحزب السياسي هو الذي جاء فرناندو لدعمه في السلفادور، وهو أصغر المنظمات السياسية والعسكرية التابعة للجبهة. هل كانت صدف لقاءاته في دوائر التضامن مع المقاومة السلفادورية في أوروبا هي العامل الحاسم؟ أم أنه كان يشعر بقربه الأيديولوجي من هذه المنظمة الماركسية والأممية بنحو صريح؟ ربما كلاهما. ويمكننا أن نعتقد أن تدريب فرناندو وخبرته في النضال عند وصوله إلى أمريكا الوسطى جعلته يشعر بالراحة في هذه المنظمة. "كان راضياً جداً على طريقة تنظيم جبهة فارابوندو مارتي في السلفادور. وعلى الطريقة التي كنا نخوض بها الحرب. كان متماهياً معها ومتحمساً لها جداً"، يؤكد ميغيل أنخل ألفارادو [60].

... يتبع

إحالات :

52- Díaz, Nidia, La construcción del partido FMLN y el aporte de las cinco organizaciones históricas que lo componen, Marxist Internet Archive, décembre 2010. https://www.marxists.org/espanol/tematica/elsalvador/valladares/2005/jul/30.htm

53- Ibid.

54- Francisco Jovel (Roberto Roca), op. cit., p. 63.

55- Nidia Diaz, op.cit.

56- Francisco Jovel (Roberto Roca), op. cit., p. 65

57- Miguel Ángel Alvarado, op. cit., p. 41.

58- Ibid., p. 57-58

59- سيأتي هذا التمويل من تبرعات السكان المدنيين المنظمين، ومن ضرائب الحرب التي ستُخضع لها الأشخاص الميسورون، ومن الفديات بعد عمليات الاختطاف او مصادرة أموال .

60- Entretion avec Miguel Angel Alvarado, alias José Juan Obregon, Soyapano, 13 Avril 2019.

الوصايا الايكولوجية العشر

بقلم، ميخائيل لووي

ميخائيل لووي من ماركسي عصرنا المنشغلين فكريا بتدمير الرأسمالية لكوكبنا، وبالبدائل الواجبة لإنقاذ البشرية عبر تفعيل فرامل السير الى الهمجية التي تقودنا اليها الرأسمالية بتسارع غير مسبوق. كان لميخائيل إسهام كبير في بيان الأممية الرابعة البرنامجي «بيان من أجل ثورة اشتراكية ايكولوجية، القطع مع النمو الرأسمالي» الصادر عن مؤتمرها الأخير (2025) [نص البيان في الرابط التالي :

https://fourth.international/ar/almwtmrat-alalmyt/874/699

فيما يلي نص تثقيفي

ملاحظة: لا يعتبر كاتب هذه الملاحظات نفسه موسى جديدًا ولا يدعي أنه تلقى هذه الوصايا العشر من يهوه.

إنها مجرد محاولة للإجابة، بقدر من السخرية، في صفحتين صغيرتين، على السؤال الذي يطرحه الكثيرون اليوم: ما العمل؟ ما العمل بوجه الأزمة الايكولوجية والكارثة المناخية؟

خذ- ي الأزمة الايكولوجية على محمل الجد. إنها ليست مشكلة من بين مشاكل أخرى كثيرة، بل هي أهم قضية سياسية واقتصادية واجتماعية وأخلاقية في القرن الحادي والعشرين. إنها مسألة حياة أو موت. بيتنا المشترك يحترق. لم يعد هناك وقت نضيعه. هل لديك مخاوف أخرى؟ هل تقلق من أسعار البنزين والغاز عن حقٍ، وتقلق، بشكل خاطئ، من العدد الكبير من العرب والسود والغجر واليهود والمكسيكيين والمثليين في بلدك؟ عليك أن تغير مخاوفك. أزمة المناخ أكثر خطورة. أكثر خطورة بكثير؟ أكثر خطورة بشكل لا نهائي. إنها مسألة بقائك و/أو بقاء أطفالك وأحفادك على قيد الحياة.

لا تعبد- ي أصنام الدين الرأسمالي: "اقتصاد السوق"، "الطاقة الأحفورية"، "نمو الناتج المحلي الإجمالي"، "منظمة التجارة العالمية"، "صندوق النقد الدولي"، "القدرة التنافسية"، "سداد الديون"... إلخ. إنها آلهة زائفة، متعطشة للتضحيات البشرية، ومسؤولة عن الاحتباس الحراري.

ستتصرف- ين كل يوم وفقًا للمبادئ الايكولوجية. سترفض- ين السفر بالطائرة لمسافات يمكن قطعها بالقطار. ستقلل- ين بشكل كبير من استهلاك اللحوم. ستتجنب- ين أفخاخ الاستهلاك. واعياً- ةَ بترابط جميع الكائنات الحية، ستتصرف- ين بحذر واحترام تجاه الطبيعة. لكنك سترفض- ين أوهام نظرية "الطائر الطنان" (1): الاعتقاد بأن التغيير الايكولوجي سيكون نتيجة لمجموع الأعمال الفردية الصغيرة.

ستدعم- ين التحركات الجماعية، مثل أي نضال ايكولوجي ملموس، في بلدك وفي العالم. حسب الحالة/الحالات، ستختار- ين المظاهرات في الشوارع، أو أعمال العصيان المدني، أو مناطق الدفاع عن الأراضي (ZAD)، أو تخريب أنابيب النفط. ستشارك- ين أو ستدعم- ين الحركات والمنظمات غير الحكومية وغيرها التي تناضل من أجل قضايا بيئية، مع إعطاء الأولوية للأكثر راديكالية.

لن تعارض- ي أبدًا القضايا الاجتماعية والايكولوجية. ستحاول- ين، بكل الوسائل، تشجيع التقارب بين النضالات الاجتماعية والايكولوجية. ستعمل- ين على ضمان توفير وظائف بديلة لعمال الشركات الملوثة التي سيتعين إغلاقها. ستحاول- ين التقريب بين النقابات والحركات الايكولوجية.

ستقدم- ينَ تضامنك، النضالي و/أو المالي، للاجئي- ات المناخ وضحايا الكوارث الايكولوجية. ستطالب- ينَ بفتح حدود بلدك لهم- هن وبأن تعوِّض البلدانُ الغنية في الشمال البلدانَ الفقيرة في الجنوب عن الأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

ستناضل- ينَ دون هوادة ضد السياسيين الذين يدمرون البيئة و/أو ينكرون تغير المناخ، مثل ترامب وبولسونارو وسكوت موريسون وأمثالهم. تعتبر كل الوسائل مبررة لإزاحتهم وإطاحتهم وتحييدهم.

سترفض- ين دعم أولئك الذين يستخدمون اسم الايكولوجيا دون جدوى. أي السياسيين الذين يلقون خطباً جميلة ولكنهم لا يقومون بأي إجراءات ضد الانبعاثات والطاقة الأحفورية. أو الذين يقترحون حلولاً زائفة مثل "حقوق الانبعاثات" و"آليات التعويض" وغيرها من خدع الرأسمالية الخضراء والغسل الأخضر.

ستخوض- ين المعركة، بكل الوسائل، ضد شركات الأوليغارشية الأحفورية، أي المجمع الاقتصادي-المالي-السياسي-العسكري الضخم المرتبط بالطاقة الأحفورية: النفط والفحم والغاز. ستناضل- ين من أجل مصادرة هذه الشركات وإنشاء خدمة عامة للطاقة، موجهة بشكل حازم نحو الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية... إلخ) وقادرة على تقديم خدمات مجانية للطبقات الشعبية.

إدراكاً منك أن المشكلة منظومية، فلا حلَّ حقيقي ممكن في إطار الرأسمالية، ستشارك- ين، بشكل أو بآخر، في الأحزاب أو الحركات التي تقترح بدائل مناهِضة للرأسمالية: الاشتراكية الايكولوجية، الايكولوجيا الاجتماعية، خفض النمو... إلخ.

ميخائيل لووي: مدير أبحاث فخري في المركز الوطني للبحث العلمي

المصدر : https://blogs.mediapart.fr/michael-lowy/blog/040123/eco-decalogue

إحالات :

(1) حركة تدعو إلى المشاركة الفردية للمساهمة في التحول البيئي. وتستمد اسمها من الطائر الطنان Colibris (المترجم).